الأمم المتحدة S/PV.9908

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9908**

الثلاثاء، 29 نيسان/أبريل 2025، الساعة 16/00

نيويورك

الرئيس	السيد بارو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد جادون
	بنما	السيد موسكوسو
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيدة جفوكيلي
	سيراليون	السيدة سوالو
	الصومال	السيد محمد يوسف
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	اللورد كولينز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 16/15.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا وأوكرانيا وبولندا ورومانيا ولاتفيا وهنغاريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيدة ماريانا بيتسا، نائبة وزير خارجية أوكرانيا.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمتي الإحاطتين التالي أسماهما: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): تنعقد جلسة اليوم في نقطة انعطاف محتملة في الحرب المستمرة منذ ثلاث سنوات في أوكرانيا. فقد شهدنا في الأسابيع القليلة الماضية جهوداً مكثفة لجلب الأطراف إلى طاولة المفاوضات. وتقدم هذه المبادرات بارقة أمل في إحراز التقدم نحو وقف لإطلاق النار والتوصل إلى تسوية سلمية في نهاية المطاف.

وفي الوقت نفسه، لا نزال نشهد هجمات على المدن والبلدات الأوكرانية بلا هوادة. وقد تسببت تلك الضربات في مقتل أو إصابة العديد من المدنيين وفي دمار واسع النطاق في المناطق السكنية وللبنية التحتية المدنية. وفي الأسبوع الماضي، شنت القوات الروسية واحدة من أكثر هجماتها تدميراً حتى الآن. ففي ليلة 23 إلى 24 نيسان/أبريل، استهدف هجوم صاروخي ضخم مشترك بالصواريخ والطائرات المسيرة عدة مناطق في أوكرانيا، بما في ذلك كييف وجيتومير ودنيبروبيتروفسك وخاركيف وبولتافا وخملنيتسكي وأوديسا وسومي وزابوريجيا. وفي كييف وحدها، أصيب العديد من المباني السكنية. وأفيد بمقتل ما لا يقل عن 12 شخصاً وإصابة أكثر من 70 آخرين، من بينهم العديد من الأطفال، مما يجعله الهجوم الأكثر دموية على العاصمة منذ تسعة أشهر.

وأعقب هذا الهجوم غارات مميتة أخرى. وفي يوم أحد الشعانين، سقط صاروخ على المركز التاريخي لمدينة سومي، مما أسفر عن مقتل 35 شخصاً. وفي وقت سابق، أدت غارة على كريفي ريه إلى مقتل 18

شخصاً، من بينهم تسعة أطفال في ملعب. ويُعتبر هذا الهجوم أشد الهجمات فتكا ضد الأطفال منذ بدء الغزو الروسي الشامل.

كما تعرضت مدن أخرى، بما في ذلك دنيبرو وأوديسا وزابوريجيا، لهجمات متكررة في الأسابيع الأخيرة. وفي مناطق الخطوط الأمامية، يتم الإبلاغ يومياً عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وقد أدى القصف واستخدام القنابل الانزلاقية والهجمات بالطائرات المسيّرة التي تتيح الرؤية البصرية في مناطق خيرسون ودونيتسك وسومي وخاركيف إلى زيادة عدد الضحايا المدنيين. وفي 23 نيسان/أبريل، أفيد بأن غارة بطائرة مسيرة على حافلة نقل مدني في منطقة دنيبروبيتروفسك أسفرت عن مقتل تسعة أشخاص على الأقل، وإصابة العشرات بجروح. وكان معظمهم من النساء اللاتي يعملن في منشأة قريبة للتعدين وتجهيز المعادن.

وحتى 24 نيسان/أبريل، تحققت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من مقتل 151 مدنيا وإصابة 697 آخرين في شهر نيسان/أبريل. ومع استمرار عملية التحقق، من المتوقع أن يتجاوز هذا الرقم أرقام شهر آذار/مارس التي كانت بالفعل أعلى بنسبة 50 في المائة مقارنة بشهر شباط/فبراير. ومنذ شباط/فبراير 2022، تحققت المفوضية من مقتل 015 13 مدنيا، من بينهم 699 طفلاً، وإصابة 628 31 مدنيا آخر، من بينهم 016 2 طفلا، في أوكرانيا. كما نحيط علما بتقارير إعلامية أفادت مؤخرا، نقلا عن السلطات الروسية المحلية، بوقوع إصابات في صفوف المدنيين في مناطق كورسك وبريانسك وبيلغورود في الاتحاد الروسي. ويشمل ذلك غارات يُزعم أن أوكرانيا شنتها يومي 23 و 24 نيسان/أبريل والتي أفادت تقارير بأنها أسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص في منطقة بيلغورود. إننا ندين جميع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية أينما وقعت. فشن هجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية محظور بموجب القانون الدولي الإنساني ويجب أن يتوقف فوراً.

دعا الأمين العام إلى وقف التصعيد وإلى وقف دائم لإطلاق النار في أوكرانيا. وفي هذا الصدد، تشجعنا الجهود الدبلوماسية الجارية. ونحيط علما بإعلان الاتحاد الروسي أمس عن هدنة لمدة 72 ساعة، مقررة للفترة من 8 إلى 10 أيار/مايو. ويأتي ذلك بعد إعلان مماثل من جانب الاتحاد الروسي في 19 نيسان/أبريل عن هدنة مماثلة في عيد الفصح لمدة 30 ساعة. وبعد هذا الإعلان، أفادت التقارير بأن السلطات الأوكرانية وافقت على أن تتعامل بالمثل مع أي خطوات من هذا القبيل، مؤكدة من جديد تأييدها السابق لوقف إطلاق النار لمدة 30 يوما الذي اقترحته الولايات المتحدة. وللأسف، استمرت الأعمال العدائية خلال أسبوع الآلام، حيث اتهم كلا الطرفين أحدهما الآخر بارتكاب انتهاكات.

وقبل ذلك بشهر، في 19 آذار/مارس، رحب الأمين العام بالإعلانات المنفصلة الصادرة عن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وأوكرانيا بشأن وقف اختياري لمدة 30 يوما للهجمات على البنية التحتية للطاقة واستئناف المفاوضات بشأن سلامة الملاحة في البحر الأسود. ولكن على الرغم من تلك الالتزامات، استمرت الهجمات على البنية التحتية للطاقة. ومع ذلك، تتواصل الجهود الدبلوماسية. وتواصل الأمم المتحدة مساعيها، لا سيما فيما يتعلق بسلامة الملاحة في البحر الأسود، بهدف دعم الأمن الغذائي العالمي والحفاظ على سلاسل الإمدادات الحيوية التي أنهكتها الحرب. ويُظهر استمرار تبادل أسرى الحرب بين أوكرانيا والاتحاد الروسي، بما في ذلك أكبر عملية تبادل جرت حتى الآن في 20 نيسان/أبريل والتي شملت

500 أسير، أن الدبلوماسية يمكن أن تسفر عن نتائج ملموسة حتى في أصعب الظروف، وذلك في حالة توفر الإرادة السياسية.

وبينما نقترب من الذكرى السنوية الثمانين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، فإننا نتذكر – بإلحاح أكبر – الأهمية المحورية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في صون السلام والأمن. ويشكل غزو الاتحاد الروسي الشامل لأوكرانيا تحدياً سافراً لتلك المبادئ الأساسية، مما يعرض الاستقرار في أوروبا للخطر ويهدد النظام الدولي الأوسع نطاقاً. إن الحرب في أوكرانيا حرب اختيارية. وما نحتاجه الآن هو وقف إطلاق النار الكامل والفوري وغير المشروط كخطوة أولى حاسمة نحو إنهاء العنف وتهيئة الظروف لتحقيق سلام عادل وشامل ومستدام – سلام يحترم استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا احتراما كاملا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولا تزال الأمم المتحدة على استعداد لدعم جميع الجهود الهادفة لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بفرصة تقديم إحاطة للمجلس بشأن أوكرانيا اليوم إلى جانب وكيلة الأمين العام ديكارلو.

منذ إحاطاتنا الأخيرة في آذار/مارس ونيسان/أبريل (انظر S/PV.9886 و S/PV.9893 و S/PV.9901)، ازدادت الحالة الإنسانية سوءا على الرغم من فرص وقف إطلاق النار. وفي الوقت الذي تستمر فيه محادثات السلام، تتزايد الخسائر البشرية للحرب وتؤدي الهجمات المتواصلة إلى مقتل وإصابة المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ويعيش المدنيون تحت تهديد مستمر، خاصة في مناطق خط المواجهة، مثل خاركيف وخيرسون ودنيبرو ودونيتسك وزابوريجيا، وفي المجتمعات المحلية الحدودية في سومي. ولا تزال موجات القذائف وغارات الطائرات المسيرة في المناطق المكتظة بالسكان تتسبب في وقوع إصابات جماعية في صفوف المدنيين وتلحق أضرارا ودمارا بالمباني السكنية والمدارس والمستشفيات وغيرها من البنى التحتية الحيوية. ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء استخدام الذخائر العنقودية بسبب آثارها الرهيبة واسعة النطاق والعشوائية والطويلة الأمد، وهو ما دفع أكثر من 100 دولة إلى حظرها.

وفي 24 نيسان/أبريل، شن الاتحاد الروسي هجوما منسقا واسع النطاق على مدينة كييف وثماني مناطق أخرى على الأقل في أوكرانيا. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قُتل ما لا يقل عن تسعة مدنيين في كييف وأصيب 90 شخصا بجروح، من بينهم 12 طفلا. ونُقل 44 شخصاً إلى المستشفى. وخلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي وحتى يوم أمس، استمرت الأعمال العدائية على طول خطوط الجبهة، مما أدى إلى وقوع المزيد من الضحايا المدنيين وإلحاق الضرر بالبنية التحتية. ومنطقة دونيتسك هي الأشد تضررا.

وحتى الآن هذا العام، لم يمر يوم واحد دون أن يُقتل أو يُصاب مدنيون في هجمات. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام، تحققت المفوضية من وقوع 641 2 إصابة في صفوف المدنيين – أي أكثر بحوالي

900 إصابة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024، وأكثر بواقع 600 إصابة على الأقل مقارنة بأوائل عام 2023. وتحققت المفوضية من وقوع 848 إصابة في صفوف المدنيين في الفترة من 1 إلى 24 نيسان/أبريل، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 46 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ولا تزال عملية التحقق مستمرة ومن المتوقع أن ترتفع أعداد الضحايا. ولا تزال بيئة العمل خطيرة للغاية بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. فخلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 23 نيسان/أبريل، وقع 38 حادثاً أمنياً تم التحقق منها أثرت على العاملين في المجال الإنساني ممن يعملون في محيط 20 كيلومتراً من خط الجبهة. وأسفر ذلك عن مقتل ثلاثة من عمال الإغاثة وإصابة 21 آخرين أثناء تقديم المساعدات المنقذة للحياة.

ومع استمرار الحرب، تتأثر حياة الملايين من الناس يوميا وتتعطل الخدمات الأساسية وتتفاقم الاحتياجات الإنسانية. وتعوق الهجمات على خدمات الرعاية الصحية والمرافق الصحية الوصول إلى خدمات رعاية الأمومة. وتلد النساء الحوامل الآن في ظل انقطاع التيار الكهربائي ونقص الأدوية وأثناء وقوع هجمات، مع ارتفاع مضاعفات الولادة بنسبة 12 في المائة، وفقا لما أفاد به العاملون الصحيون. ولم تعد الرعاية الأساسية المُنقذة للأرواح متاحة للعديد من الأمهات الحوامل. وتستمر الهجمات على المدارس في حرمان الأطفال من التعليم الآمن. ووفقا للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، فقد دُمر 129 مرفقا تعليميا أو لحقت بها أضرار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام. وبسبب الأعمال العدائية المستمرة، يضطر ما لا يقل عن 000 600 طفل في سن الدراسة إلى التعلم عن بُعد في انعزال عن أصدقائهم ومعلميهم ويواجهون خطر التأخر في دراستهم.

وأدت الأعمال العدائية إلى مزيد من النزوح. وتفيد المنظمة الدولية للهجرة باقتلاع ما يقرب من 000 40 شخص من منازلهم هذا العام، وخاصة في مناطق خيرسون وخاركيف ودونيتسك الواقعة في خط المواجهة والمناطق الحدودية في سومي وفي أماكن أخرى. وإجمالا، لا يزال ما يقارب 3,7 ملايين شخص نازحين داخل أوكرانيا، ووفقا لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فإن حوالي 7 ملايين أوكراني مسجلون كلاجئين، معظمهم في أوروبا. وكما هو الحال في العديد من الأزمات العالمية، لا تزال النساء والأطفال يتحملون عبئا غير متناسب. ومع استمرار الحرب، تزداد الخسائر في صفوفهم. وتشير تقارير هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن معدل العنف الجنسي والجنساني قد ارتفع بنسبة 36 في المائة، بينما ارتفع معدل العنف المنزلي بنسبة 20 في المائة العام الماضي وحده. ويحتاج 2,5 مليون من النساء والفتيات إلى خدمات حماية متخصصة على سبيل الاستعجال، لكن الموارد لا تزال ضئيلة بصورة خطيرة.

ومنذ إحاطتنا السابقة، نشرت وسائط الإعلام المحلية تقارير عن الخسائر التي وقعت في صفوف المدنيين والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية في منطقتي بريانسك وكورسك في الاتحاد الروسي. ويجب أن أشدد مرة أخرى: بموجب القانون الدولي الإنساني يجب حماية المدنيين والأعيان المدنية. والهجمات العشوائية محظورة تماما. ويعني ذلك أيضا أن على الأطراف أن تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين، سواء عند شن الهجمات أو التصدي لها. ونفتقر إلى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وبدون عوائق إلى 1.5 مليون مدني يحتاجون إليها في أجزاء من مناطق دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا التي يحتلها الاتحاد الروسي حاليا. مرة أخرى، فإن القانون الدولي

الإنساني واضح: على جميع الأطراف السماح بإيصال الإغاثة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين بسرعة ومن دون عوائق وضمان تنقل العاملين في المجال الإنساني بأمان وحرية. والعراقيل التي تحرم السكان المدنيين من مقومات البقاء تتعارض مع هذا الالتزام.

يحتاج حوالي 13 مليون شخص في أوكرانيا إلى مساعدات إنسانية، ومن بينهم النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة. وتبذل الأمم المتحدة وشركاؤها قصارى جهدهم لمواجهة هذه الحالة، مع الشكر للجهات المانحة على دعمها. في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2025 وحدها، تمكنت أكثر من 340 منظمة إنسانية – معظمها منظمات غير حكومية وطنية – من إيصال مساعدات منقذة للحياة إلى ما يقدر بنحو 2,3 مليون شخص. وجرى تقديم المساعدات على أوسع نطاق في المناطق الواقعة على خط المواجهة، حيث تم توفير الغذاء والمياه في حالات الطوارئ والأدوية الأساسية والخدمات الصحية الطارئة. وبسبب الانكماش الشديد في التمويل الإنساني وما أعقبه من إعادة هيكلة العمل الإنساني على الصعيد العالمي، أعادت الأمم المتحدة وشركاؤها ترتيب أولويات خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية في أوكرانيا للتركيز على إيصال مساعدات عاجلة منقذة للحياة إلى 4,8 ملايين شخص في عام 2025، ويتطلب ذلك 1,75 بليون دولار. والهدف من ذلك هو الوصول إلى أكثر الأشخاص عرضة للخطر وأشدهم احتياجا، مع التركيز على أربع أولويات أساسية للاستجابة هي: الأشخاص الذين يعيشون بالقرب من خط المواجهة، وعمليات الإجلاء، والاستجابة الطارئة بعد الغارات، وتقديم المساعدات إلى أضعف الفئات بين النازحين داخليا. ومن دون زيادة الدعم، حتى جهود إنقاذ الأرواح ذات الأولوية معرضة للخطر. وكل مساهمة مهمة.

وأكرر دعواتنا السابقة للمجلس إلى اتخاذ إجراء جماعي عاجل بشأن أوكرانيا.

أولا، يجب أن يكفل حماية المدنيين – بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والصحي – والبنية التحتية الحيوية وأن يكفل وصول العاملين في المجال الإنساني بأمان وسرعة وبدون عوائق إلى المدنيين المحتاجين أينما كانوا.

ثانيا، يجب أن يزيد الدعم المالي. فالنقص في التمويل يجبر البرامج المهمة على تقليص حجمها، في نفس الوقت الذي تزداد فيه بيئة العمليات تعقيدا وخطورة. وهناك حاجة إلى موارد إضافية الآن لإنقاذ الأرواح ومواصلة تقديم المساعدات.

ثالثا، يجب أن يحقق سلاما عادلا. ويجب إعطاء الأولوية لحماية المدنيين واحتياجاتهم في كل جهد – سواء كان يهدف إلى وقف مؤقت أو اتفاق دائم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية فرنسا.

كنت أود ألا أُضطر مع شركائنا الأوربيين إلى طلب عقد جلسة مجلس الأمن اليوم بشأن أوكرانيا، ولكن الحرب العدوانية الروسية الشديدة لا تبرح تدمر أوكرانيا – كما ذكرت وكيلة الأمين العام والأمينة العامة المساعدة – مع ما يترتب عليها من عواقب إنسانية مأساوية، في انتهاك للقانون الدولي ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، ميثاقنا.

فكيف آلت الأمور إلى هذا المآل؟ في البداية، كان هناك تطلع الشعب الأوكراني إلى الحرية والديمقراطية الذي أرادت روسيا قمعه في ساحة الميدان عام 2014. قبل عشر سنوات، تقرر في مينسك تطبيق وقف هش لإطلاق النار. وجرى انتهاكه 20 مرة. وشنت روسيا، قبل ثلاث سنوات، غزوها واسع النطاق على أوكرانيا – حرب عدوانية وحشية من جانب واحد لا يمكن تبريرها ويجب أن تنتهي أخيرا. إنها حرب لم تكن دفاعية أو حتمية – حرب لم تكن مبررة ولا تزال غير مبررة. بل إنها بكل بساطة تعبير عن خطة تحريفية سافرة.

في 24 شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن القرار 2774 (2025)، الذي قدمته الولايات المتحدة، وأود أن أقتبس منه للتذكير: "يدعو مجلس الأمن [...] بإلحاح إلى المسارعة إلى وضع حد للنزاع". فماذا فعلت أوكرانيا منذ 24 شباط/فبراير؟ في 9 آذار/مارس، قبلت أوكرانيا مبدأ الوقف التام لإطلاق النار، من دون شروط، تمشيا مع القرار 2774 (2025)، مما يدل على حسن نيتها ورغبتها الصادقة في المضي نحو السلام. وماذا فعلت روسيا منذ 24 شباط/فبراير واتخاذ القرار 2774 (2025)؟ لقد واصلت جرائم الحرب التي ترتكبها وجرائمها ضد الإنسانية بضرب البنية التحتية واستهداف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والعاملون في المجال الإنساني. وبينما تنتهك روسيا القانون الدولي انتهاكا كاملا، تود أن نصدق أن هذا من حقها وأن الأراضي الأوكرانية يجب أن تعود إليها وفقا لمبدأ تقرير المصير. غير أنها ترمي بذلك إلى صرف الانتباه. وذلك غير صحيح. فالحقيقة هي أن روسيا تنتهك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وأن روسيا تهاجم جارتها وأنها، في هذه الحرب العدوانية، تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ويرى الجميع ذلك ويعرفه. والعقبة الوحيدة المتبقية اليوم أمام وقف إطلاق النار وتطبيق القرار 2774 (2025) الذي اتخذه المجلس في 24 شباط/فبراير هي فلاديمير بوتين.

فما السبب في معارضة تطبيق هذا القرار بهذه الطريقة؟ ولا شك في أن روسيا تحت حكم فلاديمير بوتين ترغب في الضغط حتى تجبر أوكرانيا على الاستسلام لكن فرنسا، شأنها في ذلك شأن العديد من أعضاء المجلس الآخرين، ترفض ذلك وستستمر في ذلك، أولاً وقبل كل شيء، لأن الأمر يتعلق بأمن أوروبا وفرنسا الذي تسعى روسيا إلى زعزعته.

وقد استُهدفت فرنسا بالفعل. فمنذ بداية النزاع، تعرض بلدنا الذي يدعم أوكرانيا لهجمات إلكترونية روسية بتدبير من جهاز الاستخبارات العسكرية الروسية، وفقا لطريقة عمل تُسمى APT28. واستهدفت الهجمات عشرات الكيانات الفرنسية: الخدمات العامة والشركات والمنظمات الرياضية المرتبطة بدورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة التي استضافتها باريس في عام 2024. وندين تلك الهجمات الإلكترونية بأشد العبارات الممكنة. فهي لا تليق بعضو دائم في مجلس الأمن وتتعارض مع الإطار الذي أرسته الأمم المتحدة. ومن ثم، يجب وقفها دون تأخير. وتعارض فرنسا، كغيرها من أعضاء المجلس، استسلام أوكرانيا بأي شكل من الأشكال – ليس من أجل أمن أوروبا وفرنسا فحسب، ولكن أيضًا من أجل السلام والأمن العالميين لأن نتيجة كهذه للحرب ستعزز المبدأ القائل بأن الأقوياء دائما على حقّ. وستقود العالم حتمًا نحو سباق تسلح محموم وستؤدي بلا شك إلى انتشار الأسلحة.

وأعتقد أنه يجب علينا ببساطة أن نعود إلى بعض المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة التي أود أن أذكّر بها هنا لإنعاش ذاكرة جميع أعضاء المجلس. تنص الفقرة 4 من المادة 2 من الميثاق على ما يلي،

”يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.“

ومن ثم، فلنعد إلى المبادئ البسيطة: يجب عدم مكافأة المعتدين على حساب المعتدى عليهم ويجب أن تكون الحدود مصونة ويجب أن تظل جميع الدول ذات سيادة.

ولذلك، أناشد الرئيس بوتين وأقول له: ”أوقف إطلاق النار، أوقف إطلاق النار، أوقف إطلاق النار“.

وعندها فحسب، يمكن تحقيق سلام عادل وحقيقي – سلام يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، سلام يحترم سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها وأمنها. وأعتقد أنه يمكننا تحقيق ذلك. ولهذا السبب، نثني على جهود الوساطة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على أعلى المستويات. وتأمل فرنسا أن يطالب المجلس بالإجماع بوقف كامل وفوري وغير مشروط لإطلاق النار وأقصد بذلك إسكات المدافع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

السيدة جفوكيلي (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما الشاملتين.

منذ بداية هذه الحرب، ما فتئت سلوفينيا تدفع باتجاه السلام بين أوكرانيا وروسيا وباتجاه السلام في أوروبا – ليس أي نوع من السلام ولكن السلام العادل والدائم الذي يرتكز بقوة على ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه المتمثلة في الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية.

لا يمكن أن يكون هناك رابح وخاسر في حروب كهذه. هناك ضحايا فحسب. ولا يمكننا تحمل أن يصبح القانون الدولي ضحية. وبعد سنوات من القتال والدمار والمعاناة، هناك أخيراً فرصة لصنع السلام. وما زلنا نأمل أن تسفر مبادرة الولايات المتحدة عن نتائج. وإذا كنا نريد تحقيق سلام دائم في أوروبا، يجب أن نتوصل إلى وقف كامل وغير مشروط لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن. وقد وافقت أوكرانيا على ذلك قبل أسابيع وأدعو روسيا إلى أن تحذو حذوها.

وعلاوة على ذلك، تود سلوفينيا أن تحذر من اتخاذ إجراءات أحادية الجانب فيما يتعلق بوقف إطلاق النار في أوكرانيا لأنها لن تؤدي إلا إلى إبعادنا أكثر عن إنهاء الحرب بصورة شاملة. وبينما ترحب سلوفينيا بأي وقف للقتال يغيث المدنيين، مثل ذلك الذي أُعلن أنه سيسري في أوائل أيار/مايو، فإنني أؤكد حقيقة بسيطة جدا: لن يكون هناك تقدم دون قيام كلا الطرفين بدورهما.

لم تكن الصورة واضحة بشأن شروط الوقف الاختياري للهجمات على البنية التحتية للطاقة أو وقف إطلاق النار في عيد الفصح، بينما صدر العديد من الادعاءات حول حدوث انتهاكات من كلا الجانبين.

ويشير ذلك إلى أننا بحاجة إلى وقف إطلاق نار شامل ودائم ويمكن التحقق منه، يمهد الطريق لإجراء مفاوضات بشأن السلام الدائم في أوكرانيا.

ربما يكون وقف إطلاق النار الخطوة الأولى الضرورية نحو السلام، ولكنه ليس كافيًا في حد ذاته. فنحن نشهد ارتفاعاً في عدد الضحايا المدنيين. وتضرب الصواريخ والطائرات المسيرة الروسية المناطق السكنية، متسببةً في القتل والدمار في كريفي ريه وسومي وكييف وغيرها من المدن الأوكرانية.

وبينما ندفع باتجاه السلام في هذه القاعة، يُدفن المدنيون في جميع أنحاء أوكرانيا تحت الأنقاض وتُسوى المدارس بالأرض ويتعرض الأمان المادي للمنشآت النووية للتهديد. وبينما نناقش هجمات الطائرات المسيرة، لا تزال الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي بلا عقاب ولا يزال الأطفال الأوكرانيون نازحين ومبعدين.

وإذا أردنا أن يدوم السلام، يجب محاسبة جميع مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وفي سياق متصل، تأمل سلوفينيا أن تعالج مفاوضات السلام بشكل شامل مسألة إعادة أسرى الحرب والأطفال الأوكرانيين المنقولين قسراً إلى ديارهم.

يظل السعي إلى تحقيق السلام العادل والدائم في أوكرانيا – في المجلس وخارجه – أولوية بالنسبة لسلوفينيا. وأوكرانيا لا تتردد عندما يتعلق الأمر بالسلام وينبغي للمجلس ألا يتردد أيضًا.

اللورد كولينز (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، بدوري، أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتنا علما بشأن الوضع القاتم في أوكرانيا.

منذ الغزو الروسي قبل أكثر من ثلاث سنوات، اجتمع المجلس عدة مرات لمناقشة ما جلبته روسيا على الأوكرانيين من موت ودمار وبؤس. وأدى الغزو إلى نزوح أكثر من 3,5 مليون شخص داخل البلد ولجأ ما يقرب من 7 ملايين شخص إلى الخارج، مما جعل أكثر من ثلث السكان في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. كما تجاوزت آثاره أوكرانيا، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية والطاقة، الأمر الذي أضرّ أشد الضرر بالفئات الأكثر ضعفًا في جميع أنحاء العالم.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لإنهاء هذه الحرب ولكن من المستحيل عدم التفكير في حجم الأزمة الهائل، بما في ذلك الهجوم المروع على كريفي ريه في وقت سابق من هذا الشهر والذي قُتل فيه 20 شخصًا. وفقد تسعة أطفال حياتهم في ذلك اليوم وذكرت الأمم المتحدة أن هذا أكبر عدد من الأطفال يُقتلون في غارة واحدة منذ بداية الغزو.

وارتفع عدد الضحايا المدنيين بنسبة 50 في المائة منذ شباط/فبراير وأُطلق أكثر من 10 000 صاروخ وطائرة مسيرة على أوكرانيا منذ بداية الحرب. وللأسف، فإن هذه الوحشية مستمرة – من الغارة المثيرة للاشمئزاز في سومي يوم أحد الشعانين إلى الصواريخ التي تنهمر على خاركيف وكييف. ولا نحتاج إلى مزيد من الأدلة لإثبات أن بوتين ليس جادًا بشأن السلام.

ومرة أخرى، يبدو إعلان بوتين الأخير عن وقف مؤقت لإطلاق النار أجوف. ويكفي أن ننظر إلى فترة الهدنة لمدة 30 ساعة خلال عيد الفصح كمثال والتي لم نر خلالها أي مؤشر على احترام وقف إطلاق النار على خط الجبهة. وأعتقد أنه يمكننا جميعًا أن نرى ما وراء هذا الزعم.

يجب على روسيا إعلان وقف لإطلاق النار الآن. ليس خلال يوم ولا خلال أسبوع. وتقف أوكرانيا على أهبة الاستعداد لقطع الشوط حتى نهايته – وقف إطلاق النار الدائم والكامل – الآن. لماذا الانتظار – لماذا لمدة 72 ساعة فقط؟ إن كان بوتين جادًا حقًا، لوافق اليوم على وقف فوري وكامل وغير مشروط لإطلاق النار، تمامًا كما فعلت أوكرانيا، لا مجرد الإعلان عن هدنة لمدة قصيرة اعتباراً من 8 أيار/مايو. لكن بوتين اختار ألا يفعل ذلك.

قارن ذلك بأوكرانيا التي وافقت على مقترح الولايات المتحدة لوقف إطلاق النار منذ أكثر من 40 يومًا.

ولكن لا يخطئن أحد – إن التزام المملكة المتحدة بالسلام واضح، وكذلك التزام المملكة المتحدة بالوقوف إلى جانب أوكرانيا في مواجهة العدوان الروسي.

يجب أن نواصل مع حلفائنا وشركائنا العمل مع أوكرانيا وأن نتكلم بصوت واحد دعماً لأوكرانيا، لأن ذلك هو أفضل طريقة لتحقيق نهاية عادلة ومستدامة لحرب بوتين الأنانية.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على حضوركم جلسة اليوم. كما أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما اليوم. وأرحب بمشاركة معالي نائبة وزير خارجية أوكرانيا في هذه الجلسة.

للأسف، تستمر الهجمات الروسية المميتة على أوكرانيا بلا هوادة. في وقت سابق من هذا الشهر، مثّل الهجوم على سومي أسوأ هجوم منفرد يسبب إصابات جماعية على السكان المدنيين في أوكرانيا هذا العام. كما سمعنا من مقدمتي الإحاطتين، استمرت الهجمات في جميع أنحاء البلد الأسبوع الماضي وخلال عطلة نهاية الأسبوع، لتدمر المدن والمنازل وتقتل المدنيين. في 24 نيسان/أبريل، شنّت روسيا هجومًا واسع النطاق على مناطق سكنية في كييف والمناطق المحيطة بها، مما أسفر عن مقتل 12 مدنيًا على الأقل وإصابة 70 شخصًا، من بينهم أطفال. هذه ليست تصرفات بلد يسعى إلى السلام.

الحقائق غنية عن البيان. قامت روسيا بغزو جارتها في حرب غير مبررة، في انتهاك للقانون الدولي، وهي الحرب التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. لم تشجع أوكرانيا على الحرب. ولا تشجع أوكرانيا على استمرار الحرب. إن أوكرانيا تدافع عن نفسها ضد هجوم مسلح محظور بوضوح بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وفي حين لا خيار أمام أوكرانيا سوى مواصلة القتال من أجل سيادتها ووجودها، فإن روسيا لديها خيار. يمكن لروسيا أن تنهي المعاناة اليوم. لكن بدلاً من وقف التصعيد، تواصل روسيا هجماتها على أوكرانيا. من الصعب أن نفهم لماذا يسعى المرء إلى الحرب والدمار بدلاً من التعايش السلمي.

لقد أبدت أوكرانيا مراراً وتكراراً رغبتها في السلام لا من خلال قبولها وقف إطلاق النار لمدة 30 يومًا على البنية التحتية للطاقة، بل وأيضًا وقف كمل لإطلاق النار لمدة 30 يومًا بدون شروط مسبقة. وبالإضافة

إلى ذلك، اقترح الرئيس زيلينسكي في عيد الفصح، التخلي عن أي ضربات بطائرات بدون طيار وقذائف بعيدة المدى على البنية التحتية المدنية لمدة 30 يومًا على الأقل.

نسمع الآن أن روسيا اقترحت وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أيام الأسبوع المقبل. إن أي توقف عن القصف المدمر في أوكرانيا موضع ترحيب ومطلوب بالطبع. لكن هناك حاجة ملحة لوقف فوري وطويل الأمد لإطلاق النار، وقف كامل وغير مشروط، تمامًا على نحو ما وافقت أوكرانيا. نحتاج الآن إلى رؤية خطوات ملموسة وحقيقية من روسيا.

ستواصل الدانمرك الوقوف إلى جانب أوكرانيا طالما تطلب الأمر ذلك. نحن نقف بحزم دعما لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. هذه المبادئ منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا هو أيضاً موقف غالبية أعضاء الأمم المتحدة. لقد أدانوا بشكل جماعي وواضح محاولة روسيا غير القانونية لتغيير الحدود المعترف بها دوليًا بالقوة. كان هذا هو الحال في كل مرة ناقشت فيها الجمعية العامة هذه المسألة، وكان آخرها قبل شهرين في الذكرى السنوية الثالثة للغزو الشامل.

وتؤيد الدانمرك أي جهود جادة وحقيقية لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم يحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويضمن استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها. لكن هذا السلام يجب أن يستند إلى المساءلة والعدالة. ويجب أن يشمل ضمانات أمنية قوية وموثوقة. لا يمكن تحقيق ذلك إلا بوجود جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة حول الطاولة. وهذا بالطبع يشمل أوكرانيا، لكنه يشمل أوروبا أيضًا. ونرحب بالتقدم الذي أحرز في اجتماع لندن بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث – ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة – فضلا عن أوكرانيا والولايات المتحدة، ومن المهم أن تستمر هذه العمليات. نحن بحاجة إلى كفالة نهاية عادلة لتلك الحرب العبثية في أقرب وقت ممكن.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية للمجلس على عقد هذه الجلسة، وأرحب ترحيبا حارا بمعالي وزير شؤون أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا في هذه القاعة. وأود أيضا أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما المثيرتين جدا للاهتمام.

(تكلم بالإنكليزية)

ظل المجلس ينظر – عدة مرات خلال هذا الشهر، وبأشكال وصيغ مختلفة – في تداعيات العدوان الروسي المستمر على أوكرانيا.

وعلى الرغم من الجهود الأخيرة من أجل السلام، بقيادة الولايات المتحدة، واصل الجيش الروسي ضرب المدن الأوكرانية والبنية التحتية المدنية، مما أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين، من بينهم أطفال ونساء وشيوخ. وكما قال رئيس بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا بعد القصف الأخير الذي تعرضت له كييف، فإن مشاهد الدمار والمعاناة هذه تعكس اتجاهاً مثيرا لبالغ القلق – حيث يتحمل المدنيون وطأة هجمات أكثر شدة وتواتراً من أي وقت مضى. إن تأثير الحرب، وخاصة على الأطفال، هائل. لقد أثرت الحرب في أوكرانيا على جيل كامل من الأطفال، إما بإزهاق أرواحهم أو بالتأثير الشديد على سلامتهم النفسية والاجتماعية.

تدين اليونان بأشد العبارات أي هجمات ضد المدنيين والأهداف المدنية، وتدعو روسيا إلى التوقف الفوري عن استهداف المناطق السكنية والبنية التحتية الحيوية في أوكرانيا. يفرض القانون الدولي الإنساني على جميع أطراف النزاعات اتخاذ كل التدابير الممكنة لتجنيب المدنيين الأذى. ولا يشكل الالتزام بهذه المبادئ مطلباً قانونياً فحسب، بل هو واجب أخلاقي أيضاً وينبغي أن يترافق مع مساءلة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا.

لقد حان وقت السلام، وقد طال انتظاره. أيدت اليونان وقف إطلاق النار الجزئي فيما يتعلق بالبنية التحتية للطاقة والبحر الأسود. غير أن الخطوة الرئيسية نحو السلام تتمثل في وقف إطلاق النار الكامل والفوري وغير المشروط، بما يتماشى مع ما اتفقت عليه الولايات المتحدة وأوكرانيا قبل أكثر من شهر. ويؤسفنا أن روسيا لم تنضم إلى الاتفاق، مما يثير تساؤلات حول نواياها وينثر المزيد من بذور عدم الثقة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي الإشادة بالتطورات الإيجابية، على الرغم من أنها محدودة ونادرة. وفي هذا الصدد، نرحب بعملية تبادل الأسرى الأخيرة في 19 نيسان/أبريل ونأمل في استمرار هذه الممارسة.

وتكرر اليونان التأكيد على أن الهدف الأسمى يظل هو تحقيق سلام عادل وشامل ودائم من خلال الدبلوماسية الشاملة للجميع، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويدعم سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها. وكانت تلك هي الرسالة الواضحة التي بعث بها المجتمع الدولي من خلال قرارات متعددة للجمعية العامة، والتي اعتمد آخرها في أواخر شباط/فبراير (قرارا الجمعية العامة دإط-11/7 و دإط-11/8).

أوكرانيا وحدها تملك الحق في اتخاذ القرار بشأن مستقبلها وبشأن قبول أي صيغة سلام. لكن السلام المستدام يتطلب ضمانات أمنية موثوقة للحيلولة دون تكرار الحرب وضمان بقاء أوكرانيا دولة ذات سيادة ومستقلة، مسؤولة عن مصيرها.

(تكلم بالفرنسية)

في الختام، إن اليونان ثابتة في التزامها بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تؤكد من جديد أنه من الضروري أن نعمل جميعاً من أجل تحقيق السلام وإنهاء الدمار والمعاناة في أوكرانيا. إن أمن أوكرانيا له تداعيات بعيدة المدى على الأمن والاستقرار العالميين؛ ولذلك، فإن السلام العادل والدائم يحتاج إلى دعم فعال منا جميعًا، من المجتمع الدولي بأسره.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما.

لقد قدمت الولايات المتحدة اقتراحًا إطاريًا لكل من روسيا وأوكرانيا نعتقد أنه يمكن أن يحقق سلامًا دائمًا ومستمراً.

يجب أن يبدأ الطريق إلى السلام بوقف شامل لإطلاق النار، ووقف الدمار وإراقة الدماء على الفور.

ومما يؤسف له أن روسيا، خلال الأشهر القليلة الماضية، واصلت شنّ غاراتها على أوكرانيا متسببةً بخسائر لا داعي لها في الأرواح، بما في ذلك أرواح المدنيين الأبرياء. وقد دعا الرئيس ترامب روسيا إلى وقف تلك الهجمات وأكد على ضرورة إنهاء الحرب فوراً.

لقد تحدثت كل من روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية علناً عن وجود قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ساحة المعركة، وهو تصعيد خطير وجزء من شراكة عسكرية تنتهك قرارات مجلس الأمن وتتيح لروسيا مواصلة تلك الضربات.

في الوقت الحالي، أمام روسيا فرصة كبيرة لتحقيق سلام دائم. يقع عبء إنهاء الحرب على عاتق روسيا وأوكرانيا. والأمر متروك لقادة هذين البلدين لتقرير ما إذا كان السلام ممكناً. فإذا كان الطرفان مستعدين لإنهاء الحرب، فإن الولايات المتحدة ستدعم بشكل كامل مسارهما نحو سلام دائم.

إن فوائد قبول أوكرانيا وروسيا لاقتراح الولايات المتحدة هائلة. يمكن أن يبدأ اقتصاداهما في النمو، ومدنهما في إعادة البناء، وشعباهما في التعافي. وعلى العكس من ذلك، فإن المخاطر التي تصاحب المزيد من الحروب لا حصر لها. وسيقع الضرر بشكل غير متناسب على العائلات الأوكرانية والروسية العادية التي لديها رغبة عارمة في السلام. ونحث كلاً من أوكرانيا وروسيا على قبول السلام. إننا نطلب من زملائنا أعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء دعم طريق السلام.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما الشاملتين.

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى – للمرة الثالثة هذا الشهر – للتداول بشأن عواقب النزاع الذي طال أمده في أوكرانيا. ومن المؤسف للغاية أن تستمر الأعمال العدائية مع ما يترتب عليها من عواقب إنسانية وخيمة وغير متناسبة، لا سيما على المدنيين والبنية التحتية الحيوية. إن الخسائر البشرية المتصاعدة تبعث على الأسى وتتطلب اهتماماً عاجلاً.

وكما ذكرنا مراراً وتكراراً، لا تزال باكستان تشعر بقلق بالغ إزاء التداعيات الإقليمية والعالمية المدمرة للنزاع، لا سيما على الدول النامية. وأود أن أشير إلى ثلاث نقاط.

أولاً، إن حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية هي التزام أساسي بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويجب على جميع الأطراف التمسك بهذه المبادئ دون استثناء.

ثانياً، تؤمن باكستان إيماناً راسخاً بأن الحوار والدبلوماسية – لا الأعمال العدائية – يوفران الطريق الوحيد القابل للتطبيق لحل النزاع. ومن هذا المنطلق، أيدنا جهود السلام التي تقودها الولايات المتحدة، بما في ذلك القرار 2774 (2025)، ورحبنا بتفاهمات وقف إطلاق النار المحدود التي تم التوصل إليها في آذار/مارس، ورحبنا بإعلان وقف لإطلاق النار في عيد الفصح وننوه بإيجابية الإعلان عن فترة أخرى من وقف إطلاق النار المحدود الشهر المقبل.

ثالثاً، يجب توطيد الأساس الهش للسلام الذي أرسته الجهود الدبلوماسية الأخيرة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال حوار صادق ومستمر وبناء وهادف. ونثني على الولايات المتحدة لجهود الوساطة المتواصلة التي تبذلها ونقدر دور الإمارات العربية المتحدة في تسهيل عمليات تبادل أسرى الحرب التي جرت مؤخراً.

لطالما كان موقف باكستان بشأن النزاع في أوكرانيا ثابتاً. وما فتئنا ندعو، منذ البداية، إلى وقف الأعمال العدائية فوراً والتوصل إلى تسوية سلمية. ونحث الأطراف على الاستجابة للنداء العالمي من أجل السلام والعمل بصدق نحو وقف دائم لإطلاق النار كنقطة انطلاق لحل شامل وعادل ودائم.

في الختام، تكرر باكستان دعمها الراسخ للتوصل إلى حل سلمي للنزاع، وتؤكد كذلك على أن عملية الحوار البناء والشامل – التي يشارك فيها أصحاب المصلحة من القارة الأوروبية وترتكز على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة وتتناول المصالح الأمنية الوطنية المشروعة لجميع الأطراف – أمر ضروري لتحقيق سلام دائم في المنطقة.

السيد كودري (الجزائر): أود بداية أن أشكر وكيلة الأمين العام، السيدة روزماري ديكارلو، والأمينة العامة المساعدة، السيدة جويس مسويا، على إحاطتيهما القيمتين.

تتواصل وللأسف الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، ويتواصل معها تسجيل أعداد متزايدة من الضحايا الأبرياء من المدنيين العزل، بما فيهم النساء والأطفال والشيوخ. كما تتواصل أيضاً معاناة المدنيين الذين تضرروا من مخلفات هذه الحرب، من خلال استهداف منازلهم أو البنى التحتية المدنية الضرورية لهم، بما فيها المنشآت الصحية والتربوية والطاقوية وغيرها. وأمام هذا الوضع، تواصل أعداد هائلة من المدنيين العزل التنقل هرباً من مناطق الصراع وبحثاً عن أماكن آمنة تؤويهم وعائلاتهم، في ظل تواصل المواجهات وغياب أدنى شروط عودتهم إلى ديارهم. بالإضافة إلى هذا، لا تزال تداعيات هذه الحرب تؤثر على العديد من مناطق وشعوب العالم، وخاصة منها الدول النامية، في ظل استعصاء أزمات الطاقة والغذاء. وبالنظر إلى مختلف التحديات، نود أن نؤكد اليوم على النقاط التالية.

أولاً، تؤكد الجزائر على قناعتها الراسخة بأن تصعيد التوترات وانتهاج منطق الاستقطاب لن يقربنا بأي شكل من الأشكال من أي حل سلمي. وعليه، تجدد الجزائر دعوتها للطرفين إلى الانخراط في حوار شامل وبنّاء وبحسن نية بهدف الوصول إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة لهذا النزاع. فوحدها الجهود الدبلوماسية والمفاوضات البنّاءة كفيلة بإيجاد حل مستدام، تُبنىَ أسسه على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويأخذ بعين الاعتبار الشواغل الأمنية المشروعة للطرفين. وفي هذا الصدد، يبقى أملنا قائماً في أن تفضي الجهود الدبلوماسية الجارية إلى وقف شامل ومستدام لإطلاق النار، كخطوة أولى نحو إيجاد حل نهائي للنزاع.

ثانياً، إن استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية يشكل خرقاً صارخاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وهو أمر غير مقبول بتاتاً. لذا نجدد دعوتنا للطرفين لاحترام التزامهما بقواعد القانون الدولي الإنساني من خلال وضع سلامة المدنيين والبنى التحتية المدنية نصب أولوياتهما، وإنهاء معاناة المدنيين بصفة مستدامة.

وأخيراً، نرى أن من الضرورة بمكان أن يستغل المجتمع الدولي الزخم الحالي أحسن استغلال وأن يضاعف جهوده الدبلوماسية الرامية إلى تقريب وجهات النظر وتوحيد الرؤى وأن يعمل على تهيئة الظروف المواتية لتسهيل الحوار والمفاوضات لإنهاء هذه الحرب. وتبقى الجزائر ملتزمة بدعم أي جهود دبلوماسية شاملة تهدف إلى وضع حد للمعاناة وإيجاد حل سلمي وعادل ودائم لهذا النزاع.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بدوري أن أعرب عن امتناني لوكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما وعلى جهودهما الدؤوبة من أجل السلام والأمن الدوليين.

إننا منزعجون بشدة من تصاعد الهجمات في أوكرانيا. إن الهجمات الواسعة النطاق والعشوائية التي نفذتها روسيا الأسبوع الماضي – بما في ذلك تلك التي استهدفت كييف وأسفرت عن مقتل 12 شخصاً على الأقل وإصابة أكثر من 90 آخرين – تذكرنا مرة أخرى بالحاجة الملحة إلى إنهاء هذه الحرب العبثية دون تأخير. وهذه الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، والتي تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، تقوض بشكل خطير الجهود الدبلوماسية الجارية الرامية إلى تأمين وقف إطلاق نار مستدام وإيجاد حل سلمي للنزاع.

إن ملايين الطلقات من الذخيرة الكورية الشمالية تُستخدم في ساحة المعركة. وقد أزهقت أنظمة المدفعية وصواريخ KN-23 الكورية الشمالية أرواح أوكرانيين أبرياء، بما في ذلك ما حدث مؤخراً يوم أحد الشعانين. وتشير تقارير مذهلة إلى أن كوريا الشمالية هي الآن المورد لما يقرب من نصف الذخائر التي تستخدمها القوات الروسية في الخطوط الأمامية. ومن دون تلك المساعدة العسكرية غير القانونية، ربما كان السلام في أوكرانيا في متناول اليد بالفعل. ومنذ أكثر من عام ونصف، تستمر بلا هوادة عمليات نقل الأسلحة وغيرها من أشكال التعاون العسكري بين روسيا وكوريا الشمالية، بما في ذلك نشر قرابة 000 15 جندي كوري شمالي منذ تشرين الأول/أكتوبر 2024، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن المتعددة على الرغم من الإدانة الدولية المتكررة.

وما فتئت روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيان نشر قوات كورية شمالية، لكنهما اعترفتا بذلك رسمياً مؤخراً. وركزت كوريا الشمالية في إعلانها على ما تُسمى "عملية تحرير كورسك"، استناداً إلى معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين، مما يعني ضمناً أن المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة تنطبق على هذه العملية لأن كورسك هي أرض روسية. ومحاولة التبرير هذه سخيفة ومسيئة ومؤسفة للغاية.

إن جمهورية كوريا تدعم جميع الجهود المبذولة لإنهاء هذه الحرب بسرعة. ونشير إلى جميع الاتصالات الدبلوماسية الأخيرة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، بما فيها تلك التي جرت في واشنطن العاصمة وباريس ولندن وموسكو. ونعرب عن أملنا في أن تؤدي هذه الجهود إلى سلام دائم – سلام يحترم روح الميثاق ومبادئه. ونؤكد مرة أخرى ضرورة التجميد الفوري والكامل للأعمال العدائية على جميع جبهات القتال. ولن يكون وقف إطلاق النار الجزئي أو القطاعي أو المحدود زمنياً ذا قيمة كبيرة. وتُبين الاتهامات المتبادلة المتكررة بانتهاكات وقف إطلاق النار خلال فترة عيد الفصح الأخيرة مدى هشاشة وصعوبة حتى

اتفاقات وقف إطلاق النار قصيرة الأجل. ويجب ألا تكون عروض وقف إطلاق النار المتبادلة المختلفة الأخيرة بمثابة أدوات للحسابات السياسية. وتثير التنبؤات بأن العواقب قد تكون أكثر خطورة إذا ما تعثرت الجهود الدبلوماسية الحالية القلق، خاصة وأن التقارير تحذر من أن كلا الجانبين يستعدان لتكثيف الهجمات في فترة الربيع والصيف. فاستمرار الأعمال العدائية سيكون كارثياً ولن يؤدي إلا إلى استمرار معاناة المدنيين؛ وإلى المزيد من الخسائر البشرية، بما في ذلك في أرواح الجنود الشباب من كلا الجانبين؛ وإلى ندوب مجتمعية أعمق؛ وإلى تداعيات اقتصادية عالمية طويلة الأمد وانقسامات جيوسياسية.

في الختام، يجب على مجلس الأمن أن يبقى متحداً وحازماً في دعمه لجميع الجهود الرامية إلى إنهاء هذه الحرب. وستواصل جمهورية كوريا التعاون مع المجتمع الدولي من أجل استعادة السلام وإعادة الإعمار بعد الحرب في أوكرانيا.

السيد محمد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما الشاملتين.

لا تزال الحالة الإنسانية التي وصفتها مقدمتا الإحاطتين مقلقة للغاية، بينما يحتاج أكثر من ثلث السكان الأوكرانيين الآن إلى المساعدة الإنسانية. ولا تزال الهجمات المنهجية على البنية التحتية المدنية تُفاقم الأزمة، حيث تضرر الملايين نتيجة تدمير المساكن ومرافق الطاقة والخدمات الأساسية.

ويحيط وفد بلدي علماً بإعلان الاتحاد الروسي عن وقف إطلاق النار لمدة 72 ساعة في أوكرانيا، المقرر من 8 إلى 10 أيار/مايو. وننظر إلى هذا الوقف المؤقت للأعمال العدائية على أنه حافز محتمل للاتصالات الدبلوماسية التي تقودها الولايات المتحدة وندعم أي جهد يمكن أن يحول هذا التوقف المؤقت إلى سلام أكثر استدامة.

ومن هذا المنطلق، نشجع جميع الأطراف، أولا، على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين والبنية التحتية الحيوية. وثانيا، يجب على جميع الأطراف ضمان التنفيذ الصارم لأي اتفاق لوقف إطلاق النار مع وجود آلية تحقق واضحة يمكنها بناء الثقة بين الأطراف. وثالثا، يجب الاستفادة لأقصى حد من هذه الفرصة السانحة لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية، لا سيما إلى المناطق التي تكون فيها احتياجات المدنيين أكثر إلحاحاً. ورابعا وأخيرا، ينبغي استخدام هذا الزخم للانخراط بحسن نية في استكشاف سبل التوصل إلى وقف إطلاق نار أكثر شمولاً وإجراء مفاوضات سلام جوهرية.

في الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد التزامه بدعم المبادرات التي تدعم القانون الدولي وتحمي أرواح المدنيين والبنية التحتية وتعزز الحلول الدبلوماسية. ونؤمن بأن كل فرصة للسلام، مهما كانت قصيرة، يجب اغتنامها والبناء عليها. إن الطريق إلى السلام يتطلب دعماً متفانياً ومشاركة من المجتمع الدولي بأسره. ونحن على استعداد للعمل مع أعضاء المجلس لدعم جميع الجهود الصادقة الرامية إلى وقف التصعيد وإجراء حوار من أجل إحلال سلام عادل ودائم في أوكرانيا.

السيد موسكوسو (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الوفود التي بادرت بطلب عقد هذه الجلسة في خضم الهجمات المكثفة على السكان المدنيين والبنية التحتية الحيوية في أوكرانيا. ونشكر أيضاً السيدة روزماري

ديكارلو، وكيلة الأمين العام، والسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما المفصلتين. وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن تقديرنا لمشاركة مختلف المسؤولين رفيعي المستوى وممثلي الوفود المدعوة الذين يحضرون معنا هذه الجلسة.

بذل المجلس جهوداً لا حصر لها لدعم جميع المقترحات الرامية إلى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع الذي بدأ بالغزو الروسي لأوكرانيا قبل أكثر من ثلاث سنوات. وقد أشار المجلس في أكثر من مناسبة إلى أنه مهما كانت النوايا جديرة بالثناء، فإن كلماتنا لن تكون سوى فشل جماعي آخر دون توفر الإرادة لدى من يملكون القدرة الحقيقية على بناء السلام.

وفي شباط/فبراير، اتخذ المجلس قراراً، بدعم من روسيا، استهدف إيجاد طريق للسلام (القرار 2774 (2025)). وللأسف، وبسبب عدم وجود التزام حقيقي، لم يتحقق ذلك. وبالإضافة إلى هذا التطلع إلى إنهاء النزاع، لا يزال الرفض الروسي للالتزام بالوقف الفوري للأعمال العدائية قائماً، كما يتضح من تصعيد الهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين الأوكرانيين في الأسابيع الأخيرة. ووفقًا للتقرير الأخير الذي نشرته بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، فقد ارتفع عدد الضحايا المدنيين خلال شهر آذار/مارس بنسبة 50 في المائة مقارنة بشهر شباط/فبراير، حيث قُتل ما لا يقل عن 164 شخصاً وأصيب 190 آخرون، وهو ما يزيد بنسبة 70 في المائة مقارنة بشهر آذار/مارس 2024. ونجمت نسبة كبيرة من تلك الخسائر عن الهجمات الموجهة ضد المناطق الحضرية.

ففي الساعات الأولى من صباح يوم 24 نيسان/أبريل، أسفر هجوم روسي ضخم بالصواريخ والطائرات المسيرة على كييف عن مقتل 12 شخصاً على الأقل وإصابة 90 آخرين، من بينهم ستة أطفال وامرأة حامل. وكان ذلك الهجوم الأكثر دموية على العاصمة الأوكرانية منذ الصيف الماضي، كما ذكرت وكيلة الأمين العام ديكارلو.

وتدين بنما بشكل قاطع جميع الهجمات وأشكال العنف التي تؤثر على السكان المدنيين. ونؤكد مجدداً دعمنا الثابت لدعوة الأمين العام إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وحماية السكان المدنيين، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال الذين يجب أن تكون لهم الأولوية دائماً. والأطفال، الذين من المفترض أن يتعلموا الكتابة واللعب دون خوف وأن يحلموا بالمستقبل، يتعلمون الآن البقاء كيفية على قيد الحياة وسط صفارات الإنذار من الغارات الجوية والأنقاض المشتعلة وتشتت الأسر الذي ما كان ينبغي أن يحدث أبدًا. إن معاناتهم تستصرخ ضمائرنا للاستجابة والسعي إلى وقف دوامة الألم المتواصلة هذه.

وفي السياق نفسه، ندعو بإلحاح إلى ضمان تمكن الآليات الدولية المستقلة من الوصول بشكل كامل وآمن ودون عوائق للتأكد من أماكن وجود القاصرين النازحين وإلى التعاون الفعال في عمليات لم شمل الأسر التي تشرف عليها الوكالات الإنسانية المختصة وتتماشى مع مبادئ حماية الطفل. كما تعرب بنما عن بالغ قلقها إزاء التقارير التي تفيد بانتشار العنف الجنسي والجنساني بشكل مقلق وإعاقة الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ويزيد الإجهاد النفسي والصدمات النفسية المطولة والضغط على أنظمة

الرعاية الصحية، لا سيما في المناطق الريفية، من خطر حدوث المضاعفات النفاسية والمضاعفات المتعلقة بحديثي الولادة بشكل كبير.

إن عواقب هذا النزاع، وهو الأكبر في أوروبا، ملموسة في جميع أنحاء العالم؛ وهذه الخسارة في الأرواح البشرية غير مقبولة وغير مفهومة ولا يمكن تحملها. ويقف النظام الدولي أمام مفترق طرق. واحترام السيادة والسلامة الإقليمية مبدآن أساسيان من مبادئ القانون الدولي ويشكلان الضمانة الوحيدة لعدم عودة العالم إلى عصر يفرض فيه الأقوياء إرادتهم من خلال قدرتهم على شن الحرب ويجب فيه على الضعفاء أن يستسلموا حتى وإن كانت قضيتهم عادلة.

تعي بنما جيدًا نضال الشعوب التي تعاني من أجل الدفاع عن سيادتها. وقد جعلتنا تجربتنا الخاصة ندرك أنه لا يحق لأي دولة أن تستولي من جانب واحد على أراضي دولة أخرى ونعتقد اعتقادا راسخا أن من حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف أن تقرر مستقبلها. وبناء على ذلك، نؤكد من جديد دعمنا لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم بالتوازي مع الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة وسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها.

إن شعبي روسيا وأوكرانيا يطالبان قادة البلدين بأقصى درجات الالتزام والإرادة السياسية حتى يكون الامتثال لوقف الأعمال العدائية فوريًا وثابتًا، وبالتالي بناء مستقبل يُسترشد فيه بالتعايش السلمي في تحقيق التنمية لهذين الشعبين.

السيدة سوالو (سيراليون) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما الرصينتين والشاملتين. كما ننوه بحضور جميع الوزراء والوفود الموقرين المدعوين إلى هذه الجلسة. ونرحب بمشاركة معالي نائبة وزير خارجية أوكرانيا.

لا تزال سيراليون تشعر بقلق بالغ إزاء الأعمال العدائية الجارية في أوكرانيا ويهولها الاستخدام العشوائي للصواريخ بعيدة المدى والطائرات المسيرة، لا سيما في المناطق المكتظة بالسكان. ومما يؤسف له أن الانتهاك المتكرر لمبادئ التمييز والتناسب والحيطة طوال النزاع يؤكد حالة مقلقة من الاستخفاف بالقانون الدولي الإنساني وحماية أرواح المدنيين. ولذلك، نؤكد من جديد أن حماية المدنيين يجب أن تظل ذات أهمية قصوى في أي نزاع مسلح بما يتماشى مع قواعد الحرب وقيم الكرامة الإنسانية.

لقد شهد عام 2025 بالفعل اشتداد أعمال العنف وما ترتب عليها من دمار واسع النطاق ومعاناة للمدنيين. وذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أنه في الفترة من 1 إلى 24 أبريل/نيسان 2025، قُتل 151 مدنيًا وأصيب 697 آخرون، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 46 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ونحيط علماً أيضاً بالهجمات المستمرة التي شنها الاتحاد الروسي بالصواريخ والطائرات المسيرة على المناطق السكنية في الفترة ما بين 18 و 25 نيسان/أبريل، كما هو مفصل في المراسلات الواردة من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة.

وأسفرت الغارات التي أُبلغ عنها عن وقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، بما في ذلك الأطفال، وعن دمار في المنازل والشركات والبنى التحتية العمومية. ولا يزال الأثر الإنساني لتلك الهجمات واسعة النطاق يتفاقم. وكما ورد في التقارير، فقد أصبح آلاف آخرون بلا مأوى ومعوزين. وأدى تدمير البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك مرافق الرعاية الصحية والتعليم والمرافق الصناعية، إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الحادة أصلا. وتشير تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن 12.7 مليون شخص في أوكرانيا سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية في عام 2025. ولذلك، نعرب عن تأييدنا للدعوة إلى تقديم الدعم المستمر لخطة الاستجابة الإنسانية في أوكرانيا، بما في ذلك تقديم مساهمات للصندوق الإنساني لأوكرانيا.

وفي ضوء الخسائر المتزايدة للنزاع، تحث سيراليون جميع الأطراف على وقف الأعمال العدائية فوراً والالتزام بعملية سياسية تعطي الأولوية للحوار على التدمير. وننوه بالمساعي الدولية، ولا سيما من قبل الولايات المتحدة، لتهيئة الظروف المواتية لوقف دائم لإطلاق النار ونواصل الحث على بذل تلك المساعي. ونرحب بالاجتماع المباشر الأخير بين الرئيس دونالد ترامب والرئيس فولوديمير زيلينسكي في روما ونأمل أن تؤدي هذه الدبلوماسية رفيعة المستوى إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. كما نشيد بجهود القادة الأوروبيين والجهات الفاعلة الإقليمية الذين يواصلون القيام بدور بنّاء في دعم التهدئة والسلام. ونحث الطرفين مرة أخرى على الموافقة على مبادرات وقف إطلاق النار وغيرها من تدابير بناء الثقة. ومن شأن وقف إطلاق النار، إذا تم تحقيقه واحترامه، أن يمهد الطريق للمزيد من تدابير بناء الثقة ولاستئناف المفاوضات بصورة مستمرة.

إن وقف إطلاق النار الدائم سيكون في مصلحة البلدين، ليس لوقف الخسائر المأساوية في الأرواح والدمار فحسب، ولكن أيضًا لإعادة توجيه الموارد الوطنية من الحرب إلى التنمية والتعافي. وتستمر التكاليف البشرية والاقتصادية للنزاع في التصاعد. وتواجه أوكرانيا، على وجه الخصوص، تحدياً هائلاً في مجال إعادة الإعمار، يضاعف من حدته التلوث الواسع النطاق الناجم عن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في مساحة تقدر بـ 000 139 كيلومتر مربع من أراضيها. ومن شأن وقف الأعمال العدائية أن يسمح أيضًا لأكثر من 10 ملايين نازح – رجالاً ونساءً وأطفالاً – بالبدء في العودة إلى ديارهم. ولا تزال محنة هؤلاء السكان الضعفاء، لا سيما الأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، مصدر قلق بالغ. كما نغتنم هذه الفرصة لندعو بإلحاح إلى العودة الفورية وغير المشروطة للأطفال الأوكرانيين الذين أُبعدوا قسراً أو فُصلوا عن عائلاتهم.

في الختام، تؤكد سيراليون من جديد التزامها بالحل السلمي للنزاع على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وندعو إلى الالتزام الكامل بالقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق لإيصال المساعدات المنقذة للحياة، وإلى تجديد المساعي الدبلوماسية من أجل تحقيق سلام عادل ودائم.

ونعرب عن تضامننا مع الجهود الرامية إلى تحقيق وقف الأعمال العدائية وإيجاد طريق نحو السلام المستدام واستعادة الكرامة والأمل لشعب أوكرانيا وجميع المتضررين من ذلك النزاع المدمر.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما.

تستمر الأزمة في أوكرانيا حتى يومنا هذا، ويستمر القتال بلا هوادة. وقد أسفرت الهجمات العديدة الأخيرة عن وقوع إصابات جديدة في صفوف المدنيين وأضرار ودمار في البنية التحتية. وتتحمل النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى العبء الأكبر. هذا أمر مفجع. نكرر دعوتنا إلى عدم استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية تحت أي ظرف من الظروف. وينبغي لأطراف النزاع أن تمتثل على نحو صارم للقانون الدولي الإنساني وأن تبذل قصارى جهدها لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. في الآونة الأخيرة، أجرت الأطراف المعنية سلسلة من اللقاءات والمفاوضات بشأن المسألة الأوكرانية. وتدعم الصين جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. تنطوي الأزمة الأوكرانية على عوامل معقدة. وتحقيق وقف لإطلاق النار ليس بالأمر السهل بأي حال من الأحوال، ولا يمكن تحقيق السلام بين عشية وضحاها. كلما اقتربنا من اللحظات الحاسمة في المفاوضات، كلما توجب علينا التحلي بالصبر والحكمة. وللصين ثلاثة توقعات.

أولاً، نتوقع أن تبدي الأطراف المعنية الإرادة السياسية وأن تحافظ على زخم محادثات السلام، وأن تحقق من خلال الحوار والتشاور وقفاً لإطلاق النار وأن تعيد إرساء السلام في وقت مبكر.

ثانياً، نتوقع أن يتمكن جميع أصحاب المصلحة من المشاركة في محادثات السلام، والعمل معاً لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة والتوصل إلى اتفاق سلام عادل ودائم وملزم ومقبول لجميع الأطراف. ونظراً لأن رحى الحرب تدور في القارة الأوروبية، فمن المؤكد أن لأوروبا دوراً تؤديه من أجل السلام.

ثالثاً، نتوقع من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تهيئة مناخ إيجابي وظروف مواتية وتقديم المساعدة اللازمة لمحادثات السلام.

إن موقف الصين من المسألة الأوكرانية موضوعي ومحايد وعقلاني وعملي. لقد بذلنا جهوداً دؤوبة لتعزيز محادثات السلام والتوصل إلى تسوية سياسية. واتبعنا على الدوام النقاط الأربع بشأن ما "ينبغي" فعله التي اقترحها الرئيس شي جينبينغ باعتبارها مبادئ توجيهية أساسية لنا، وهي احترام سيادة جميع البلدان وسلامة أراضيها، ودعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأخذ المخاوف الأمنية المشروعة لجميع الأطراف على محمل الجد، ودعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. ونحافظ بنشاط على التواصل والمشاركة مع جميع الأطراف ونعمل بلا كلل من أجل محادثات السلام. لقد أطلقت الصين، مع البرازيل وبلدان أخرى، مجموعة أصدقاء السلام المعنية بالأزمة الأوكرانية لبناء توافق في الآراء من أجل تحقيق السلام ودفع جهود السلام قدماً. وتقف الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع بلدان الجنوب والمجتمع الدولي للاضطلاع بدور بنّاء في التوصل إلى حل سياسي مبكر للأزمة.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما الواقعيتين وأنوه بحضور معالي السيدة ماريانا بيتسا، نائبة وزير خارجية أوكرانيا، في هذه الجلسة.

تأسف غيانا لانعقاد مجلس الأمن مجدداً لتناول تزايد حدة هذا النزاع المسلح الدائر وسط محادثات بشأن وقف محتمل لإطلاق النار. ونأسف لسقوط ضحايا من المدنيين في الآونة الأخيرة نتيجة لهجمات بالقذائف والطائرات المسيرة الأسبوع الماضي، والتي أفيد بأنها دمرت أيضاً 12 مبنى في أوكرانيا، مسببةً المزيد من النزوح والأضرار للشركات والخدمات الرئيسية. كما أبلغت الأمم المتحدة عن تضرر مستشفى ومنشأة للطاقة بسبب هجمات بالطائرات المسيرة الأسبوع الماضي. وقد علمنا أيضاً من بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا أنه تم التحقق من وقوع أكثر من 800 ضحية في صفوف المدنيين خلال الفترة من 1 إلى 24 نيسان/أبريل، كما أشار ممثل سيراليون بالفعل – أي بزيادة قدرها 46 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

تؤدي الهجمات المتزايدة ضد البنية التحتية المدنية إلى مفاقمة الأزمة الإنسانية الحادة أصلاً في وقت يواجه فيه القطاع الإنساني تخفيضات حادة في التمويل. يجب أن ينتهي هذا العنف العبثي. ويجب محاسبة أولئك الذين يسهمون في الأزمة الإنسانية العالمية من خلال أفعالهم المتعمدة. لقد حُكم على الملايين بالفعل بحياة العوز واليأس بسبب هذه الحرب العبثية. وتشعر غيانا بالارتياح لملاحظة استمرار الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار بالرغم من النكسات الأخيرة. وبينما نحيط علماً بإعلانَي الاتحاد الروسي لوقف إطلاق النار من جانب واحد، فإننا نرى أن خطورة الحالة الإنسانية في أوكرانيا تتطلب حلاً أكثر ديمومة. إن تحقيق وقف دائم لإطلاق النار في السياق الراهن يتطلب، في جوهره، التوصل إلى اتفاق بشأن الوقف الفوري للأعمال العدائية ووصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى الأراضي المحتلة وتوفير الضمانات الأمنية اللازمة، في جملة أمور. ويقتضي الطابع المعقد لهذه المناقشات اتباع دبلوماسية متأنية ومستمرة، يجب أن تحظى بدعم من المجتمع الدولي. وهي أيضاً مسائل حاسمة الأهمية ينبغي أن ينشغل بها مجلس الأمن.

وغيانا على استعداد لدعم أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى نهاية سلمية للنزاع الدائر بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونشيد بالدول الأعضاء التي اتخذت إجراءات ملموسة لتعزيز قضية السلام، ونأمل أن تشكل إسهاماتها حافزاً لمزيد من العمل من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. كما نواصل حث أطراف النزاع على إثبات اختيارها للسلام بدل الحرب من خلال أفعالها، ووقف جميع الأعمال التصعيدية والالتزام بتحقيق سلام دائم مع الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في البداية، نود أن نعرب عن اعتراضنا المبدئي على نهج الرئاسة في دعوة الوفود للمشاركة في جلسة اليوم بموجب المادتين 37 و 39. فهناك ما يصل إلى سبعة وفود، وجميعها أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وقد سبق أن أشرنا مراراً وتكراراً إلى أن دعوة هذا العدد الكبير من المشاركين – ومعظمهم مدفوعون بالتزامهم تجاه التكتلات – لا تضيف أي قيمة تُذكر إلى المناقشة، باستثناءات نادرة. ونلاحظ اتجاهاً سلبياً حيث تميل البلدان الأوروبية، عند ترؤسها لمجلس الأمن، إلى إحضار عدد كبير إضافي من المشاركين في الجلسات بشأن

أوكرانيا، وهم يكررون في جوقة نفس نقاط المناقشة، التي تكاد تكون مطابقة لتلك التي يعبر عنها ممثل الاتحاد الأوروبي.

ولا يؤدي كل ذلك إلا إلى إطالة أمد الجلسات، حيث تفقد المناقشات في مجلس الأمن طابعها العملي وقيمتها. ونعترض بشكل قاطع على تحويل جلسات مجلس الأمن إلى قاعة محاضرات تلقي فيها مجموعة مختارة من البلدان محاضرات على بقية العالم بمواعظ غير مبتكرة على الإطلاق. ونشك، على سبيل المثال، في أن ممثل ألمانيا سيقدم اليوم توضيحات بشأن البيان الأخير الذي أصدرته وزارة خارجية بلده حول تقييم ألمانيا السلبي لهدنة عيد الفصح في أوكرانيا وتشكيكها في الهدنة أثناء الاحتفال بالذكرى الثمانين لتحقيق النصر في الحرب الوطنية العظمى. واحتمال حدوث مصالحة بين روسيا وأوكرانيا يمثل شوكة في الحلق بالنسبة للأوروبيين من دعاة الحرب.

لقد جاءت جلسة اليوم بطلب العديد من رعاة نظام كييف الأوروبيين الأشد عناداً، وهو ما يعكس الخوف من تهميشهم في سياق جهود الإدارة الأمريكية الجديدة لإيجاد حل طويل الأمد للأزمة الأوكرانية. وهذا ما يفسر رغبتهم في عرقلة هذه العملية واستعادة صورة الضحية لأوكرانيا بقيادة زيلينسكي، التي تلاشت في الأشهر الأخيرة، بالنظر إلى ما ظهر من حقائق جديدة. والترويج لهذه الصورة هو بالضبط ما تقوم به البعثة الأوكرانية الدائمة لدى الأمم المتحدة بشكل شبه يومي من خلال تعميم رسائل تصف استهداف الهجمات الروسية المزعومة لأعيان مدنية. غير أن هذه الممارسة المتمثلة في إثارة المشاعر تعود فعلياً بنتائج عكسية على أوكرانيا، التي تروّج مراراً وتكراراً لمحض أكاذيب، كما كان الحال، على سبيل المثال، مع مقتل مدنيين في كريفي ريه وسومي في 4 و 13 نيسان/أبريل، وهي حوادث يبدو أنها ناجمة عن انتهاك جسيم للقانون الدولي من جانب نظام كييف، الأمر الذي أُثبت بشكل قاطع بالفعل. إننا نشعر بخيبة أمل عميقة لأن الأمانة العامة، من خلال السيدة ديكارلو، وهي تقيم الحالة في أوكرانيا، فإن،، لا تكتفي فقط بالانسياق وراء هذه الأخبار الزائفة، بل إنها تردد أيضا خطاب إدارة بايدن البائدة. وبقيامها بذلك، فإن الأمانة العامة تنحاز في الواقع إلى جانب دعاة الحرب، وهو ما يشكل انتهاكاً صارخاً للالتزام بالحياد والموضوعية، وفقا للمادة 100 من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا النهج يقوض الثقة، ليس فقط فيما يتعلق بملاحظات الأمانة العامة بشأن الأزمة الأوكرانية، بل أيضا فيما يتعلق بتعهدات قيادتها بأداء دور بنّاء في المساهمة في التسوية السلمية.

ونؤكد مرة أخرى أن القوات المسلحة الروسية لا تستهدف سوى الأهداف المتعلقة بالقدرات العسكرية لكييف. وسبب الخسائر البشرية في صفوف المدنيين هو النشر المتعمد لأنظمة الدفاع الجوي الأوكرانية في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، وعدم كفاءة تشغيلها واستخدام نظام كييف لمواطنيه كدروع بشرية. ولا تزال العملية الخاصة مستمرة، وقد نُفذت ضربات 18 نيسان/أبريل، التي كانت بمثابة الذريعة الرسمية لعقد جلسة اليوم، بأسلحة دقيقة استهدفت مواقع رئيسية لتصنيع الطائرات المسيرة ومرافق البنية التحتية في المطارات العسكرية الأوكرانية. وقد تم إصابة جميع أهدافنا، وكييف تدرك ذلك تماما.

ومن خلال دعم هذه الادعاءات المنافقة والكاذبة من جانب زمرة كييف ومحاولة تصويرها على أنها الحقيقة، فإن محركي الدمى الأوروبيين لنظام زيلينسكي يكشفون عن هويتهم الحقيقية ويثبتون مرة أخرى

عمى بصيرتهم الانتقائي وازدواجية معاييرهم الصارخة. ومنذ شهر آب/أغسطس، لم ينطق هؤلاء الأتباع في لندن وباريس وبروكسل بكلمة إدانة واحدة بشأن الهجوم الهمجي الذي شنته عصابة زيلينسكي على المدن والبلدات والقرى القريبة من الحدود في إقليم كورسك. وقد تم تطهير المنطقة بالكامل من الغزاة الأوكرانيين الأسبوع الماضي. وقد شاركنا في مناسبات عديدة ببيانات مروعة عن الفظائع التي ارتكبها الجلادون الأوكرانيون الذين استهدفوا المدنيين في المنطقة الروسية المسالمة. وتشمل هذه الأمور القتل وأعمال الإعدام الجماعي والاغتصاب والتعذيب والاختطاف والنهب المتفشي. وقد عقدنا العديد من جلسات المجلس غير الرسمية التي دعونا إليها شهوداً على تلك الجرائم. وكانت آخر هذه الجرائم الهجوم الذي شنه متطرفو البندیرا في 24 نيسان/أبريل على تحفة معمارية خشبية قديمة – مجمع معبد القدس الجديد في منطقة بيلغورود – مما أدى إلى تدميرها. وكانت هذه كنيسة عتؤدي وظائفها، ولم تكن هناك أهداف عسكرية قريبة منها. ومع ذلك، قصفت القوات المسلحة الأوكرانية ذلك الموقع المقدس، مما أدى إلى اندلاع حريق، ثم استهدفت رجال الإطفاء الذين كانوا يحاولون إطفاء الحريق.

وخلال الأسبوع الممتد من 21 إلى 27 نيسان/أبريل وحده، استهدفت الغارات الأوكرانية 98 مدنيا: قُتل 12 شخصا، من بينهم طفل، وأصيب 86 آخرين، من بينهم أربعة قُصّر. واستُهدفت الأعيان المدنية بحوالي 000 2 دفعة من الذخائر، بما شمل استخدام راجمات الصواريخ، بالإضافة إلى الألغام والقنابل اليدوية وقذائف المدفعية، بما في ذلك الذخائر العنقودية. واستخدمت الطائرات المسيرة القتالية والأسلحة الصغيرة ضد المدنيين العزل. وكانت حصة الأسد من الأسلحة المستخدمة في الهجوم على المدنيين غربية الصنع.

ومع ذلك، فإن رعاة كييف الأوروبيين يحرصون على تجنب أي ذكر لهذا الموضوع غير المريح، أي مغامرة كورسك الفاشلة التي نفذها أمير كييف الصغير والتي أسفرت عن سحق كامل للقوات المسلحة الأوكرانية ووجهت ضربة قاضية للقدرات العسكرية والروح المعنوية للجيش الأوكراني.

وجاءت المشاركة الأكثر نشاطا في تحرير الأراضي الروسية من الوحدات التي قدمتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد تصرفت موسكو وبيونغ يانغ بالامتثال الكامل للقانون الدولي، وتحديداً المادة 4 من معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة، المؤرخة في 19 حزيران/يونيه 2024، التي تنص على تقديم المساعدة العسكرية الفورية في حالة وقوع هجوم مسلح على أي من الطرفين. إننا نشعر بامتنان عميق لإخواننا الكوريين الذين سيظل ثباتهم وشجاعتهم محفورين إلى الأبد في ذاكرة شعبنا.

وفي ظل هذه الظروف، فإن الهدف الرئيسي للمتواطئين الأوروبيين مع كييف هو تسليط الضوء – خلافا للحقائق والمنطق السليم – على تطلع رئيس زمرة كييف المفترض نحو السلام، الذي يُدعى كذبا وبهتانا أن روسيا لا تتبناه. وقد استمعنا اليوم إلى عدد من هذه المحاولات التي أعرب عنها زملاؤنا الغربيون. لقد أصبح من الصعب على لندن وباريس وبروكسل السعي إلى تحقيق هذا الهدف، وكذلك تمويه الجوهر الوحشي والكاره للبشر والنازي لنظام زيلينسكي، الذي يتجلى بوضوح متزايد.

لقد أعطى الاتحاد الروسي الأولوية للدبلوماسية والسيناريوهات السلمية لحل النزاع، وهو ما أثبتناه مرارا وتكرارا. وعلى الرغم من تخريب كييف للوقف الاختياري لمدة 30 يوما للضربات المتبادلة التي تستهدف

البنية التحتية للطاقة، الذي انتهكته القوات المسلحة الأوكرانية أكثر من 130 مرة، قام الرئيس الروسي ببادرة حسن نية، معلنا هدنة عيد الفصح من الساعة 6:00 مساء يوم 19 نيسان/أبريل إلى منتصف ليل 21 نيسان/أبريل. وكانت هذه الهدنة فرصة للجانب الأوكراني ليُظهر – ليس بالأقوال، بل بالأفعال – حسن نيته في التمسك بالتزاماته واستعداده للمضي نحو السلام. وبعد أن رفض زيلينسكي تلك المبادرة على عجل، سرعان ما غيّر رأيه وأيد الاقتراح، وذلك على ما يبدو تحت ضغط من رعاته وقلقه على صورته.

وعلى الرغم من انخفاض حدة الأعمال العدائية على طول خط الجبهة بالفعل خلال تلك الفترة، فإن وزارة الدفاع الروسية سجلت 900 4 حالة من الانتهاكات التي ارتكبتها القوات المسلحة الأوكرانية. وعلى وجه التحديد، واصلت القوات المسلحة الأوكرانية تنفيذ ضربات بالمدفعية والطائرات المسيرة – ليس فقط ضد قواتنا ولكن أيضا ضد أعيان مدنية في المناطق المجاورة في مقاطعات بيلغورود وبريانسك وكورسك وكذلك في شبه جزيرة القرم. وقد التزمت روسيا بدقة بنظام وقف إطلاق النار وبقيت في الحدود والمواقع التي كانت تسيطر عليها سابقا.

وهكذا أثبت زيلينسكي ببلاغة مرة أخرى عدم قدرته على التفاوض بحسن نية ورغبته في نسف أي عملية سلام. وإدراكا منه لهزيمته الوشيكة، ينزلق نظام كييف بشكل متزايد نحو الأساليب الإرهابية العلنية. وفي 25 نيسان/أبريل، وبينما كان المبعوث الخاص للرئيس ترامب ستيف ويتكوف متوجها إلى جولة جديدة من المفاوضات مع الرئيس بوتين، قُتل نائب رئيس إدارة العمليات الرئيسية في هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية، السيد ياروسلاف موسكاليك. واعترف المشتبه به، إغنات كوزين، وذكر أنه تم تجنيده من قبل ضباط جهاز الأمن الأوكراني مقابل مكافأة مالية. وفي شهر أيلول/سبتمبر، كلفه المشرفون بمهمة التخلص من السيد موسكاليك، وتعهد بتنفيذ تلك المهمة. واعترفت القيادة الأوكرانية رسميا أمس بتورطها في جريمة القتل تلك. وتعليقا على هذه الحالة، أعلن رومان كوستينكو، أمين اللجنة البرلمانية للأمن القومي والدفاع والاستخبارات في البرلمان الأوكراني، أن هذه الأساليب ستبقى في ترسانة أجهزة الأمن الأوكرانية حتى بعد انتهاء الحرب – ”لمدة 10 أو 20 أو 30 سنة قادمة – ما دام ذلك ضروريا“.

وهذا يدل كذلك على الطبيعة الإجرامية والغادرة لنظام كييف، الذي لا يهتم زعيمه سوى بإنقاذ نفسه والتغطية على الجرائم التي ارتكبها ضد شعبه. ولذلك، وخلافا لتطلعات الشعب الأوكراني، فهو عازم على تصعيد النزاع ويرفض بتهور مقترحات السلام المتوازنة التي قدمتها الولايات المتحدة.

ومع ذلك، لا يزال الحوار بين الولايات المتحدة وروسيا مستمراً، وسنناقش عدداً ممن التفاصيل الدقيقة في المعالم المقبلة لخطة السلام. لقد أعلنا منذ بداية النزاع أننا نفضل الطرق الدبلوماسية لتحقيق أهداف عمليتنا العسكرية الخاصة. ولهذا السبب لا تزال روسيا تركز على تحقيق حل مستدام طويل الأمد من شأنه أن يستأصل الأسباب الجذرية للنزاع ويمنع تكراره. وكخطوة أخرى نحو السلام، أعلن الرئيس بوتين عن هدنة تبدأ في منتصف الليل ما بين 7 و 8 أيار/مايو وتستمر حتى منتصف الليل ما بين 10 و 11 أيار/مايو. ونأمل أن يحذو الجانب الأوكراني هذا الحذو. ويمكن أن تكون هذه الخطوة مقدمة لمحادثات سلام مباشرة بين روسيا وأوكرانيا دون أي شروط مسبقة على الإطلاق، ونحن مستعدون للمشاركة في هذه المحادثات على الرغم من المشاكل القائمة فيما يتعلق بشرعية رئيس نظام كييف.

لقد أعلن الرئيس الروسي في حزيران/يونيه 2024 عن نُهج بلدنا القائمة على المبادئ تجاه تسوية الأزمة الأوكرانية. ونود أن نذكر بأن ذلك يشمل احترام أوكرانيا لحقوق السكان الناطقين بالروسية؛ ووضع البلد المحايد وغير المنحاز وغير النووي؛ وتجريده من السلاح واجتثاث النازية منه، وكذلك الاعتراف بوضع شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول وجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين ومنطقتي خيرسون وزابوريجيا باعتبارها كيانات مكونة للاتحاد الروسي، وفقا لإرادة سكانها. ويستند موقفنا بشكل راسخ إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة ولا يخضع للمراجعة.

ومن المهم أن يأخذ من يرغبون بصدق في المساعدة على إيجاد حل طويل الأمد للأزمة، التي أثارها الغرب، ذلك في الاعتبار. ولا ننتظر منهم تصريحات جوفاء أو نداءات لوقف إطلاق النار، وهو ما يطالب به زملاؤنا الأوروبيون الآن بصخب لسبب واحد، هو أنهم يدركون أنه إذا لم يحدث ذلك، ستُمنى أوكرانيا بهزيمة نكراء. إننا ننتظر منهم إشارات واضحة وملموسة نحو التوصل إلى تسوية سلمية. وينطبق ذلك في المقام الأول على وقف تزويد أوكرانيا بالأسلحة وإبداء الاستعداد لإقناع زيلينسكي بالحاجة الملحة إلى الدخول في حوار بنّاء.

ولتحقيق هذه الغاية، نود أن نشير إلى أنه يتعين عليه، ضمن جملة أمور، أن يلغي حظر المفاوضات المباشرة مع القيادة الروسية الذي تم تكريسه في تشريع بإلحاح منه. وبعبارة أعم، عليه أن يفي أخيرا بالتعهد الذي قطعه للناخبين الأوكرانيين عام 2019، وهو السعي لتحقيق السلام مع روسيا واحترام حقوق السكان الناطقين بالروسية في بلده. وبصفة عامة، يتعين عليه أن يتصرف لصالح الشعب الأوكراني وليس لصالح من يسعون إلى استخدام أوكرانيا كمجرد بيدق في النزاع الجيوسياسي الذي يخوضونه ضد روسيا.

وعندما تفهم كييف ورعاتها الأوروبيون ذلك ويدركون عدم جدوى فكرة استمرار الأعمال العدائية وعندما يدركون أن البديل الوحيد لذلك هو هزيمة أوكرانيا النكراء واستسلامها، ربما سنبدأ حينئذ التحرك في الاتجاه الصحيح.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوكرانيا.

السيدة بيتسا (أوكرانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للرئاسة الفرنسية ولكم، معالي الوزير بارو، على عقد هذه الجلسة وعلى تضامنكم مع أوكرانيا. ونشكر أيضاً وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعد مسويا على إحاطتيهما اللتين بيّنتا بوضوح المعاناة التي يكابدها شعب أوكرانيا على يد الاتحاد الروسي.

يجب أن أبدأ كلمتي أمام مجلس الأمن بالإشارة إلى واحدة من أحدث الجرائم التي ارتكبها الاتحاد الروسي. فاليوم تحديدا، 29 نيسان/أبريل، قتلت روسيا مارهاريتا تيتارينكو البالغة من العمر 12 عاما في مقاطعة دنيبروبتروفسك. إنها طفل آخر قتلته روسيا. وروسيا تقتل أطفالنا كل يوم. وتُرّحل روسيا أطفالنا كل يوم في انتهاك خطير للقانون الدولي. وتعذب روسيا أطفالنا كل يوم في الأراضي المحتلة مؤقتا. كم عدد الأطفال الذين ستكون روسيا قد قتلهم عند نهاية الحرب؟

ويواصل الاتحاد الروسي ارتكاب أعمال الإرهاب يوميا ضد السكان المدنيين في أوكرانيا ويستهدف بصورة منهجية البنية التحتية الحيوية والمناطق السكنية في جميع أنحاء البلد.

فمنذ 11 آذار/مارس، عندما اقترحت الولايات المتحدة وقفا كاملا وغير مشروط لإطلاق النار خلال المفاوضات في المملكة العربية السعودية، استخدم الروس قرابة 500 8 قنبلة جوية موجهة – فلتفكروا فحسب في هذا الرقم، 500 8 قنبلة – ضد مدنيين مسالمين في وسط أوروبا. والمقترح الأول لوقف إطلاق النار الكامل وغير المشروط مطروح على الطاولة منذ 49 يوما، ولكن روسيا رفضته.

ووقع أحد أبشع الهجمات الصارخة ليلة 24 أبريل/نيسان عندما شن الاتحاد الروسي هجوما مركبا واسع النطاق على مناطق سكنية في مناطق متعددة من أوكرانيا، باستخدام 70 قذيفة، من بينها قذائف تسيارية، وحوالي 150 طائرة مسيّرة هجومية. وفي كييف وحدها، أودى الهجوم بحياة 13 مدنيا على الأقل، من بينهم أخ وأخته – نيكيتا البالغ من العمر 21 عاما وصوفيا البالغة من العمر 19 عاما – كما أسفر عن إصابة حوالي 90 آخرين، من بينهم ستة أطفال على الأقل وامرأة حامل. واستخدمت روسيا في ذلك الهجوم الهمجي قذيفة تسيارية مصنوعة في كوريا الشمالية. وهذا دليل آخر على الطابع الإجرامي للتحالف بين الاتحاد الروسي وكوريا الشمالية. إن تلك الرابطة بين روسيا وكوريا الشمالية تهدد أيضا أمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ بأسرها.

ووثقت المخابرات الأوكرانية مؤخرا تورط ما لا يقل عن 155 مواطنا صينيا في الحرب العدوانية الجارية التي يشنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا. وتشير الأدلة إلى أن الجانب الروسي يعمل بنشاط في تجنيد مواطنين صينيين عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي. ويجب وقف هذا التعاون فورا.

وقد قُتل ما لا يقل عن 577 مدنيا وأصيب أكثر من 900 2 منذ بداية عام 2025، رغم أنه من المرجح أن يكون العدد الحقيقي أكبر بسبب محدودية إمكانية الوصول إلى المناطق الواقعة في الخطوط الأمامية والمناطق المحتلة. وفي شهر نيسان/أبريل وحده، تحققت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا من سقوط 848 ضحية من المدنيين – وهي زيادة بنسبة 46 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ولا تزال جهود التحقق مستمرة ومن المتوقع أن يزداد عدد الضحايا.

وأسفر العدوان الروسي المسلح عن إلحاق دمار واسع النطاق بالبنية التحتية المدنية في أوكرانيا. ووفقا لما أفادت به السلطات الأوكرانية، فقد لحقت أضرار بأكثر من 000 218 موقع مدني أو دُمر. ولحقت أضرار بأكثر من 600 1 من المدارس ودُمر ما لا يقل عن 200 منها. كما لحقت أضرار بحوالي 000 2 من المرافق الطبية، ومن بينها 300 مرفق تحول إلى أنقاض. وتُظهر هذه الأرقام التدهور الشديد للحالة الإنسانية وتزايد احتياجات السكان المدنيين في الميدان. وفي هذا السياق، أصبح إيصال المساعدة الإنسانية أكثر إلحاحا وأهمية من أي وقت مضى.

وتعرب أوكرانيا عن بالغ تقديرها لعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركائه في تلبية الاحتياجات الإنسانية في الميدان. كما نعرب عن خالص امتناننا لجميع المانحين والشركاء على دعمهم وتضامنهم

المستمر. وندعو الجهات المانحة الدولية إلى ضمان تمويل مستدام يمكن التنبؤ به ليتسنى إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة في أوكرانيا بلا انقطاع.

بما يتفق تماما مع المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، تواصل أوكرانيا الدفاع عن نفسها ضد الغزو العسكري الشامل الذي تشنه روسيا بصورة غير قانونية وبلا مبرر ودون سابق استفزاز. ونحن ندافع عن بلدنا وعن وطننا وعن أسرنا.

إن أوكرانيا لم تبدأ الحرب ولا نريد أن تستمر الحرب. فروسيا هي المصدر الوحيد لهذه الحرب العدوانية والسبب فيها والقوة الدافعة الأساسية وراءها.

وأبدت أوكرانيا أكثر من مرة استعدادها لإعطاء الدبلوماسية فرصة لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم. ورفضت روسيا قبول الاقتراح الذي وافقت عليه الولايات المتحدة في 11 آذار/مارس في جدة، بالمملكة العربية السعودية، بشأن وقف كامل مؤقت لإطلاق النار لمدة 30 يوما. وانتهكت روسيا مرارا الاتفاقات، التي تم التوصل إليها في الرياض في الفترة 23 – 25 آذار/مارس، بشأن وقف إطلاق النار في قطاع الطاقة وتتلاعب بموعد بدء سريانه ووضعت شروطا مسبقة غير مقبولة لتنفيذ وقف إطلاق النار في البحر.

في يوم عيد الفصح، أدلت روسيا بتصريحات عن استعدادها المزعوم لما يسمى وقف إطلاق نار لمدة 30 ساعة. فما الذي نراه؟ بلغ إجمالي عدد الانتهاكات التي ارتكبها الجيش الروسي لوقف إطلاق النار المزعوم طوال عيد الفصح 935 2 انتهاكا.

وفي 28 نيسان/أبريل، اقترحت روسيا ما يسمى وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أيام ابتداء من 8 أيار/مايو. وإذا كانت روسيا مستعدة لوقف الحرب، فلماذا لا نبدأ وقف إطلاق النار اليوم؟ ولماذا الانتظار حتى 8 أيار/مايو؟

هذا الاقتراح لا علاقة له بالسلام. لطالما استخدمت روسيا أيام الاحتفاء بالانتصار على النازية لأغراض الدعاية والتضليل. وفي هذا العام، يستخدم الكرملين الذكرى الثمانين – وخاصة ما يسمى بموكب النصر الاستعراضي في 9 أيار/مايو – كتتويج لعبادة النصر. في الواقع، لن يكون للجنود الروس الذين يسيرون في الميدان الأحمر في 9 أيار/مايو أي علاقة بالانتصار على النازية. ربما قام بعضهم بذبح المدنيين في بوتشا وإيربين وإيزيوم وماريوبول والعديد من المدن والقرى الأوكرانية الأخرى.

ليس من حق أي بلد أن تدعي الحق الحصري في الانتصار في الحرب العالمية الثانية، والذي كان نتيجة جهود كبيرة بذلتها العديد من البلدان والأمم. خلال الحرب العالمية الثانية، فقدت أوكرانيا ما يقرب من 8 ملايين شخص. أثرت الحرب على كل عائلة أوكرانية، وعانت كل بلدة وقرية أوكرانية. ولهذا السبب يرفض بلدنا تلاعب روسيا بالتاريخ ومحاولاتها للتقليل من شأن دور أوكرانيا في تحقيق الانتصار على النازية أو التلاعب به.

نُثمن أرواح البشر لكن لا نثمن المواكب الاستعراضية. يمكن وقف إطلاق النار الآن، لا من أجل الموكب الاستعراضي فحسب وليس لبضعة أيام فقط لمواصلة قتل الأوكرانيين بعد ذلك الموكب الاستعراضي. لا يمكن السماح لروسيا بانتقاء أيام تناسبها سياسياً لإعلان وقف قصير الأمد لإطلاق النار لمجرد أغراض

تتعلق بالعلاقات العامة أو لاكتساب مزايا تكتيكية إضافية. إن أوكرانيا مستعدة لدعم السلام العادل والشامل والدائم، وهذا ما اقترحناه باستمرار، لمدة 30 يوماً على الأقل. ونعيد التأكيد على هذا الاقتراح.

إن موقفنا من مفاوضات السلام واضح وثابت. تريد أوكرانيا السلام أكثر من أحد. لكن لا يمكننا أن نقبل السلام بأي ثمن. يجب أن يحترم أي ترتيب مستقبلي الخطوط الحمراء لأوكرانيا.

أولاً، لن نعترف أبداً بأي أراضٍ محتلة مؤقتاً في أوكرانيا على أنها روسية. تظل شبه جزيرة القرم وغيرها من الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً جزءاً من أوكرانيا، وفقاً للقانون الدولي ودستور أوكرانيا.

ثانيًا، لن نقبل أي إملاءات خارجية فيما يتعلق بهيكل قوات الدفاع الأوكرانية أو عددها أو خصائصها الأخرى.

ثالثاً، لن نقبل أي قيود على سيادة أوكرانيا أو على سياساتنا الداخلية أو الخارجية، بما في ذلك اختيار التحالفات التي نود الانضمام إليها.

رابعاً، لا ينبغي أن يؤدي وقف إطلاق النار المؤقت – إذا تحقق – إلى تجميد النزاع. يجب أن يكون خطوة إلى الأمام نحو محادثات سلام بشأن تحقيق سلام عادل ودائم. وهذا عنصر حاسم في تشكيل رؤيتنا.

يجب أن تكون الخطوة الأولى والأهم نحو أي مفاوضات هي الوقف الكامل والفوري وغير المشروط لإطلاق النار. هذه هي نقطة البداية – لا شيء أقل من ذلك.

أولاً، يجب إعادة الأطفال الأوكرانيين الذين اختطفتهم روسيا إلى وطنهم. هذه مسألة إنسانية. هل يمكن للأعضاء تخيل معاناة الآباء الذين انفصلوا عن أطفالهم؟ لا يجب أن يتحمل أي والدين هذه المعاناة. قامت روسيا بترحيل ما لا يقل عن 000 20 طفل أوكراني في انتهاك جسيم للقانون الدولي، في محاولة لمحو هويتهم ومنحهم أسماء مختلفة. لقد "تبنتهم" عائلات روسية. هذه جرائم حرب – إنها مسألة إنسانية. ثانيًا، يجب إعادة جميع أسرى الحرب وتبادلهم ليعودوا إلى أوطانهم. وبالطبع، يجب إعادة جميع الأشخاص والمدنيين المحتجزين بشكل غير قانوني إلى أوكرانيا. إن مسألة السيادة والسلامة الإقليمية مسألة حاسمة الأهمية وأساسية. وينبغي أن يكون من المهم لجميع الدول الأعضاء ما إذا كنا كمجتمع دولي مستعدين للالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

يمكن للاتحاد الروسي أن يوقف حربه العدوانية في أي وقت، لكنه لا يزال يرفض القيام بذلك. تريد روسيا مواصلة الحرب لا السعي إلى السلام. روسيا تريد قتل الأوكرانيين، وليس وقف الأعمال العدائية. تريد روسيا احتلال المزيد من الأراضي الأوكرانية، لا الانسحاب من أوكرانيا، لأن هدف روسيا على مدى السنوات الـ 11 الماضية من حرب الإبادة الجماعية لم يتغير – وهو تدمير أوكرانيا كدولة وتدمير أوكرانيا كأمة. لا تريد روسيا أن ترى أوكرانيا كبلد أوروبي ديمقراطي وحر. الحرية هي فيروس بالنسبة للمجتمع الروسي – فهي تهدد الديكتاتورية في روسيا.

لا ينبغي مكافأة العدوان ولا ينبغي استرضاء المعتدي. إن أي محاولة لاسترضاء الاتحاد الروسي من خلال المساس بالمبادئ الأساسية لن تؤدي إلا إلى تشجيع المزيد من الانتهاكات للقانون الدولي وإرساء سابقة خطيرة جدا للأمن العالمي. لقد أثبت التاريخ أن الاسترضاء لا يوقف المعتدين، بل يشجعهم فحسب.

من الضروري أن يزيد المجتمع الدولي من الضغط على روسيا – بما في ذلك الضغط بفرض الجزاءات – لإجبارها على وقف انتهاكاتها للقانون الدولي واتباع مسار حقيقي نحو السلام. وما زلنا نأمل أن تكثف الولايات المتحدة وشركاؤنا الدوليون الآخرون جهودهم للضغط على روسيا لقبول وقف كامل وغير مشروط لإطلاق النار. هناك حاجة إلى وحدة ودعم المجتمع الدولي بأسره لوقف حرب الإبادة الجماعية هذه ومنع تكرارها في المستقبل.

يجب أن تستند محادثات السلام إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. إن أي سلام مستدام يجب أن يحترم بشكل لا لبس فيه سيادة أوكرانيا، ويحمي مؤسساتنا الديمقراطية ويضمن حق الشعب الأوكراني غير القابل للتصرف في العيش متحرراً من العدوان الخارجي وفي اختيار مستقبله بحرية. السيادة والسلامة الإقليمية ليست محل تفاوض. العدالة ليست محل تفاوض. الأطفال ليسوا محل تفاوض.

ندعو المجتمع الدولي – وخاصة المجلس – إلى إعادة التأكيد على الحقيقة: السلام بدون عدالة ليس سلاماً، بل هو استسلام. وهذا ما تريده روسيا في الواقع. إنها تريد من أوكرانيا الاستسلام. إنها تريد من أوكرانيا الخضوع. لدينا أخبار سيئة لروسيا – أوكرانيا لن تستسلم. ومرة أخرى، هذا بلدنا ووطننا ونحن ندافع عن أرضنا وشعبنا وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. تسعى أوكرانيا إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم قائم على مبادئ الميثاق، مدعوماً بضمانات أمنية واضحة وموثوقة في الميدان.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد فيروتا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على السماح لوفدي بأخذ الكلمة.

قبل شهر، في هذه القاعة (انظر S/PV.9886)، أعرب وفدي عن خيبة أمله لأن جهود الحوار التي بذلت في آذار/مارس في الرياض لم تسفر عن النتائج التي كنا نريدها جميعاً، وهي تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت الراهن، لا تقابل الجهود المتواصلة التي تبذلها الولايات المتحدة وأوكرانيا والدول الأوروبية من أجل تحقيق السلام بمستوى مماثل من المشاركة من جانب روسيا. على العكس، فإن الجهود الصادقة من أجل السلام تُقابل بمزيد من قتل المدنيين الأوكرانيين وتدمير البنية التحتية المدنية. تعد بعض الهجمات الأخيرة ضد المدنيين من بين أكثر الهجمات فظاعة. وقد أكدت أيضا هذا الاتجاه المميت مقدمتا الإحاطتين اليوم، اللتان أود أن أشكرهما على إحاطتيهما المهمتين. كما نعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على هذه الأفعال. يجب أن يوفر الطريق إلى السلام الكرامة لجميع ضحايا الحرب، وكذلك المساءلة.

إن عام 2025 عام حاسم واختبار لعزيمتنا كدول أعضاء تدافع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. يمكن أن يصبح هذا العام عام السلام في أوكرانيا. وبصفتنا بلداً مجاوراً لأوكرانيا، في الجوار المباشر لحرب ظالمة اجتاحت بلداً بأكمله ودمرت أجيالًا عديدة من شعبه البريء، فلا بديل عن دعمنا غير المشروط لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها. من الضروري لروسيا أن تغتنم الفرصة السانحة وتشارك في المفاوضات بشكل مجد. وتؤيد رومانيا أي خطوات تضمن احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتمهد الطريق، من دون شروط مسبقة، لوقف إطلاق النار والملاحة الآمنة في البحر الأسود.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لاتفيا.

السيدة بافيتا – ديسلاندس (لاتفيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتكلم باسم دول البلطيق – إستونيا وليتوانيا وبلدي، لاتفيا.

أشكر رئاسة مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة، وأشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما الشاملتين.

كما خلصت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، قُتل في أوكرانيا ضعف عدد المدنيين الذين قتلوا في الفترة نفسها من العام الماضي. تشكّل الهجمات المتعمدة على المدنيين والبنية التحتية المدنية جريمة حرب. وتدين دول بحر البلطيق جميع الأعمال الشنيعة وتدعو المعتدي إلى وقف تلك الهجمات.

وبينما تتواصل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل لإنهاء الحرب، تتزايد الهجمات الروسية على المدنيين. ومن الواضح جدا أن روسيا غير مهتمة بالسلام. فقد رفضت روسيا وقف إطلاق النار الدائم الذي اقترحته الولايات المتحدة. ولا تشكل الهدنة المؤقتة المزعومة التي أعلنتها روسيا مؤخراً سوى محاولة بائسة لتخدع العالم برغبتها في السلام. وتذكّر جرائم روسيا تذكيرا صارخا بأن الإفلات من العقاب يفسح المجال لتكرار الجرائم. ومن الضروري ضمان المساءلة لإنهاء الإفلات من العقاب ومنع ارتكاب المزيد من الجرائم الفظيعة. وفي هذا السياق، يسرنا أن نشير إلى أن إنشاء محكمة خاصة تعنى بجريمة العدوان على أوكرانيا في مراحله الأخيرة. ويجب مساءلة الجناة.

وترحب دول بحر البلطيق بجميع الجهود الرامية إلى إحلال سلام عادل وشامل ودائم في أوكرانيا يرتكز على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إن السلام العادل والدائم في أوكرانيا أمر أساسي لمصداقية النظام المتعدد الأطراف في الأجل الطويل. ويجب أن يحترم اتفاق السلام المحتمل استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية احتراما كاملا. وينبغي أن تكون عودة الأطفال المختطفين وأسرى الحرب والمعتقلين المدنيين جزءًا منه. ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إمكانية وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر وصولا كاملا إلى جميع الفئات المشمولة بالحماية وفقًا للقانون الدولي الإنساني. ولا نزال ندعو جميع الدول التي تؤيد الميثاق والقانون الدولي إلى دعم إعادة إرساء العدالة لأوكرانيا.

وتقف دول بحر البلطيق بقوة إلى جانب أوكرانيا ونعرب عن دعمنا الثابت وغير المشروط. وفي الختام، أود أن أشير إلى أن الأسباب الجذرية المزعومة للحرب التي تجلبها روسيا إلى طاولة المفاوضات ليست سوى محاولات من أجل استعادة مناطق نفوذها وتغيير النظام الدولي. وتريد أن تقرر مستقبل الدول ذات السيادة وخياراتها، ليس في جوارها فحسب وإنما في القارات الأخرى أيضا. وبالتالي، أود أن أشدد على أننا لا نريد أن نعيش في عالم يُحدَّد فيه النظام الدولي من خلال الأطماع الإمبريالية والاستعمارية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق هذه الجلسة حتى الغد صباحا.

عُلقت الجلسة الساعة 18/10.